Distribution: Restricted REPL. VII/2/R.2 6 April2005
Original: English البند 3 من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق – الدورة الثانية

روما، 21 – 22 أبريل/نيسان 2005

معالم الطريق

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

المقدمة	**1**
الجزء الأول– السياق العالمي	**5**
أولا– الثروة العالمية والفقر والأهداف الإنمائية للألفية	**5**
ثانيا– الأساس الريفي للفقر العالمي وحالة الزراعة والمساعدات الإنمائية	**6**
ثالثا– دور الصندوق في نظام المساعدة الإنمائية	**10**
الجزء الثاني– معالم الطريق	**13**
أولا– التقييم الخارجي المستقل للصندوق	**13**
ثانيا – توضيح دور الصندوق وتركيزه	**14**
ألف – القضايا الهامة للدخل والأمن الغذائي	14
باء – تعزيز قدرات وفرص الفقراء على صياغة العلاقات و السياسات	15
ثالثا – استحداث نموذج تشغيلي جديد	**16**
ألف – الابتكار، والمعارف، وحوار السياسات	16
باء – من حافظة للمشروعات إلى برنامج قطري	18
جيم – الإشراف: علاقات الشراكة والحضور على المستوى القطري	19
دال – تعزيز القدرات الإقليمية	20
هاء – المساهمة في توفير بيئة عالمية تمكينية	21
واو – الإدارة المالية في الصندوق	22
رابعا – تعزيز إدارة المعارف	**23**
ألف – فجوة المعارف الحرجة	23
باء – تعزيز شراكات التعلم	23
جيم – إدارة المعارف والتعلم في الصندوق	25
خامسا – تعزيز الفعالية الإنمائية وثقافة النتائج والأداء	**25**
ألف – تحديث الإطار الاستراتيجي وجرد السياسات	26
باء – أداة التخطيط الجديدة في الأجل المتوسط	26
جيم – رصد الفعالية، والنتائج والأداء	26
دال – مساهمة المجلس التنفيذي للصندوق	27
الجزء الثالث – المضي قدما	**29**
أولا – تمويل جهود الحد من الفقر الريفي: التجديد السابع	**29**
ثانيا – المنح في برنامج عمل الصندوق	**31**
ثالثا – حلقات الربط القطرية والحضور الميداني	**31**

رابعا – الإشراف **32**
خامسا – الآثار على الميزانية **32**

المرفق

تصور فترة التجديد السابع للموارد: التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي
الزيادة في برنامج العمل بنسبة 10% سنويا

المقدمة

1 - تفاوت التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الحد من الفقر، خاصة في المناطق الريفية في كثير من البلدان النامية، منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000. وظهر الفقر الريفي باعتباره أكبر العوامل المؤثرة في حالة الفقر المدقع العالمي حيث يعيش ما يربو على 800 مليون نسمة، زهاء 74 في المائة، من سكان الريف على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا.

2 - ومن أجل مواجهة تحدي الحد من الفقر، لابد من زيادة المساعدات الإنمائية ولابد من أن تغدو السياسة العالمية أكثر حساسية لمصالح البلدان النامية والفقراء. ويجري الالتزام بالموارد على كلتا الجبهتين، وتكتسب تعهدات البلدان المتقدمة زخما في بلوغ هدف تخصيص 0.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. على أن المسألة لا تقتصر على مجرد زيادة المساعدات، بل مساعدات *أكثر فعالية*. وكيما يتحقق ذلك، لابد من تحسين توجيه المعونة وإصلاح السياسات، بحيث تتصدى للقضايا المحددة التي يواجهها فقراء الريف في مساعيهم الرامية إلى النهوض بسبل معيشتهم في ظل ما تشهده بيئتهم من تغييرات سريعة.

3 - لا يمكن لأي مؤسسة أو منظمة منفردة أن تلبي الحاجة إلى حلول جديدة. ولكن تلك الحلول يجب أن تنبع من العمل معا في إطار مشترك يضم المزارعين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشركاء في التنمية الدولية. وكما شدد الأمين العام للأمم المتحدة في بيانه الذي قدم به تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" في 21 مارس/آذار 2005، فإن على البلدان النامية، كيما تحقق الأهداف الإنمائية للألفية، أن " تحسن الإدارة الرشيدة، وتدعم حكم القانون، وتكافح الفساد، وتتبع نهجا شاملا إزاء التنمية، مع إفساح المجال للمجتمع المدني والقطاع الخاص كي يؤديا دورهما الأوفى".

4 - وينفرد الصندوق بين المؤسسات الإنمائية الدولية باقتصار تركيز اهتمامه على الفقر الريفي. وساعد الصندوق على تعزيز قدرة ملايين فقراء الريف على زيادة دخلهم وأمنهم الغذائي، وناصر الفقراء والملكية القطرية، وركز على القضايا المعقدة المرتبطة بتمكين فقراء الريف كمنتجين ومتكسبين للدخل، والقضايا السياسية والاجتماعية الشائكة (مثل التمايز بين الجنسين والأصل العرقي) الكامنة وراءهم في حقبة ينصرف فيها اهتمام العالم إلى مجالات أخرى.

5 - ويرمي الصندوق بناء على طلب الدول الأعضاء فيه إلى الاضطلاع بدور أكبر في المساعدة على إرساء وتفعيل الشراكات (الوطنية والدولية والثنائية والمتعددة الأطراف) التي تتسم بأهمية جوهرية في زيادة دفع عجلة القضاء على العقبات التي تواجه صغار المزارعين، والرعاة، والصيادين في مساعيهم صوب زيادة دخولهم وأمنهم الغذائي. وعلى الصندوق كيما يستجيب بشكل ملائم لهذا الطلب، أن يتطور وأن يتأهب لذلك. يجب على الصندوق أن *يتطور*، لأن التحدي يكمن في مساندة المشروعات الجيدة ووضع إطار وطني ودولي واسع لبرامج وسياسات الحد من الفقر الريفي. ويجب على الصندوق أن يتأهب، لأن التغيير يحتاج إلى الابتكار والمعرفة.

6 - ومن الهام بمكان إحساس الأقطار المعنية بقيادتها وملكيتها للجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وعلى جهود المواءمة والتنسيق أن تعتبر ذلك المبدأ الأول لها (كما تم التعبير عنه ببلاغة في إعلان باريس الخاص بفعالية المعونة). ولتحقيق فرق يذكر، لابد من أن تتمكن قيادة القطر المعني لهذه الجهود بالاستفادة من قدرات البلد في تحديد القضايا المعيشية الرئيسية والاستجابة لها. وسيركز الصندوق جهوده على تعزيز هذه القدرات في الحكومة وبين المزارعين في المجتمع المدني والقطاع الخاص.

7 - ويدعم الصندوق بلداناً متفاوتة من حيث ظروفها المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية. وفي كل بلد، ينبغي أن يصمم الصندوق برامجه ومشروعاته وأنشطته الأخرى بما يلائم الاحتياجات والظروف والأهداف الوطنية ويتجاوب معها تماما. ويتم إدماج مشروعات وبرامج الصندوق بشكل متزايد في إطار السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر والتنمية الريفية/الزراعية من أجل المساعدة على تحقيق أهداف البلد فيما يتعلق بالفقر والتنمية. وعلى أساس الدروس والأفكار المستفادة من خبرته التشغيلية، سيساهم الصندوق بنشاط في وضع الاستراتيجية والسياسة الوطنية، خاصة وثائق استراتيجية الحد من الفقر والأطر الاستراتيجية المشابهة. وفي الوقت ذاته، أخذت بعض البلدان بالبرامج الزراعية القطاعية والوسائل المشابهة لتحقيق أهدافها في التنمية الريفية. وفي تلك البلدان، كما يرد تفصيلا في وثيقة النهج القطاعية الشاملة[1] في الزراعة والتنمية الريفية سيستكشف الصندوق أفضل طريقة ينضم بها إلى صفوف شركائه في مساندة تلك الوسائل القطاعية الوطنية ودمج أنشطتها مباشرة في البرامج القطاعية.

8 - ويكمن جوهر الصندوق في التزامه بتمكين فقراء الريف من التغلب على فقرهم من خلال تعزيز قدراتهم وأصولهم. وفي هذا السياق، ينبغي أن يركز الصندوق على الفقراء في الوقت الذي يضطلع فيه بدور رائد في تصميم وتنفيذ المشروعات، وعلى عملية وضع السياسات والبرامج الوطنية الريفية بأسرها. وسوف يعمل الصندوق مع المؤسسات المحلية والمجتمع الدولي لتيسير إرساء الشراكات، والاستثمار في بناء القدرات، واستطلاع الابتكارات والترويج لتوسيع الحلول المختبرة. وسوف يساند كذلك الدور القيادي القطري لجهود الحد من الفقر عن طريق تعزيز تواجده على المستوى القطري. وعلى الصندوق، تحقيقا لتلك الغاية، أن يوطد دوره ويوسعه في إطار الجهود الدولية الرامية إلى استئصال الفقر في القطاع الريفي.

9 - ويجب أن تتمثل إحدى أهم مساهمات الصندوق في تعزيز الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر الريفي التي تستمد جذورها القوية من التشاور مع فقراء الريف. وسوف يتطلب تنفيذ تلك الاستراتيجيات بفعالية مزيدا من الموارد الوطنية والدولية الأفضل للتنمية الريفية والزراعية. وباتت "الفجوة" الحالية في تحقيق هدف زيادة تخصيص وتحسين استخدام الموارد للتنمية الزراعية والريفية واضحة، ويكمن جزء من حل تلك المشكلة في زيادة قوة الصندوق.

10 - وللمساعدة على سد تلك الفجوة، سيركز الصندوق موارده على المجالات التي يمكنه أن يضيف إليها أعظم قيمة مسترشدا في ذلك بالنتائج. وسوف يضع الصندوق إطارا استراتيجيا جديدا وآلية جديدة للتخطيط المتوسط الأجل مدتها ثلاث سنوات لترجمة الإطار الاستراتيجي أهدافا وإجراءات ملموسة ومؤشرات للتنفيذ والأداء يمكن رصدها.

[1] انظر سياسة الصندوق الخاصة بالنهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية التي ستعرض على المجلس التنفيذي في دورته الرابعة والثمانين في أبريل/نيسان 2005.

وسوف يركز على تجسيد حوار السياسات والشراكات وأهداف التعلم في كل أنشطته. وسوف يعرض الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل على المجلس التنفيذي للنظر فيها.

11 - تبين هذه الوثيقة التي تتناول معالم الطريق الاتجاهات التي يقترح الصندوق أن يسلكها. وسوف يتضمن تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق المعالم البارزة وستشكل الأساس لخطة عمل ستتولى الإدارة وضع تفاصيلها وتحديد ما يرتبط بها من تكاليف وعرضها على المجلس التنفيذي. ويبين الجزء الأول من هذه الوثيقة الوضع العالمي والثغرات المهمة في قدرات التعامل مع الفقر الذي يستشري في الأغلب الأعم في القطاع الريفي. ويبين الجزء الثاني الطريقة التي يعتزم بها الصندوق تعزيز أثره والمساهمة في النهوض بالجهود العالمية الشاملة للحد من الفقر. ويتطرق الجزء الثالث إلى القضايا الرئيسية التي تتطلب من هيئة المشاورات النظر فيها لتمكين الصندوق من استخدام كامل إمكانياته.

الجزء الأول– السياق العالمي

أولا– الثروة العالمية والفقر والأهداف الإنمائية للألفية

12 - مرت الثروة العالمية بفترة شهدت فيها نموا هائلا. ففي الفترة من 1970 حتى 2000، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 150 في المائة، وازدادت التجارة بنسبة 360 في المائة. وفي الفترة من عام 2000 حتى عام 2003 ازداد الناتج المحلي الإجمالي مرة أخرى بنسبة 6 في المائة، وارتفعت مستويات الدخل ارتفاعا كبيرا في البلدان المتقدمة، بل بوتيرة أسرع في كثير من البلدان النامية. لقد ارتفعت مستويات الدخل العالمية وتعمق التكامل العالمي وتشابكت العمليات، ولكن ارتفاع الدخل لم يشمل الجميع. ففي عام 2000، ظلت التقارير المقدمة من 38 بلدا تفيد أن نصيب الفرد من الدخل يقل عن 400 دولار أمريكي سنويا.

13 - وفي مؤتمر الألفية الذي عقد في سبتمبر/أيلول 2000، أكد زعماء العالم أنه لا يمكن قبول وضع يبقى فيه جزء مهم من النظام العالمي ومن سكان العالم "شريحة مستبعدة". وتمخضت القمة عن التزام مشترك غير مسبوق من حيث واقعية الغايات والأهداف المعتمدة، ألا وهي الأهداف الإنمائية للألفية.

14 - ومنذ انعقاد مؤتمر قمة الألفية، شهد العالم بعض الإنجازات المهمة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة في الهند والصين اللتين تمثلان معا الجانب الأعظم من الإنجازات التي تحققت حتى تاريخه. بيد أن كثيرا من البلدان الأخرى، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء، لم تحرز أي تقدم يذكر. ومازال 1.1 مليار شخص يعيشون على دخل أقل مما يعادل دولارا واحدا يوميا، ويعيش 2.7 مليار شخص على أقل مما يعادل دولارين يوميا.

الشكل 1: النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا

(قاعدة بيانات مؤشرات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية– الأمم المتحدة، 2004)

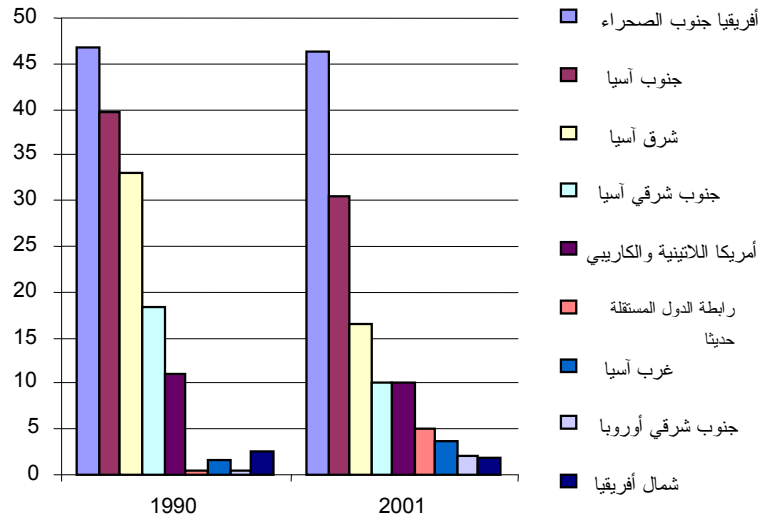

15 - وشعر العالم بالحاجة الماسة إلى المضي قدما أكثر من أي وقت مضى. وفي يناير/كانون الثاني 2005، أفاد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن مشروع الألفية أن التقدم المحرز ليس كافيا. وقبل ذلك بشهر واحد فقط، أي في ديسمبر/كانون الأول 2004، سلط الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الضوء على الفقر باعتباره تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. واحتل الحد من الفقر العالمي بؤرة الاهتمام السياسي في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ولن تتحقق الأهداف الإنمائية للألفية بإتباع نمط العمل المألوف، خاصة في أفقر البلدان.

16 - وفي سبتمبر/أيلول 2005، سيجتمع زعماء العالم مرة أخرى لاستعراض ما أحرز من تقدم، والنظر في معالم الطريق. ويشير التشخيص الأكثر حجية بوضوح إلى أن الأهداف الإنمائية للألفية لن تتحقق عموما في التاريخ المستهدف، وهو عام 2015، ما لم تطرأ تغييرات مهمة على المساعدة الإنمائية والنظام الدولي للعلاقات الاقتصادية.[2]

ثانيا– الأساس الريفي للفقر العالمي وحالة الزراعة والمساعدات الإنمائية

17 - ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، ينبغي بذل جهود محددة وفعالة للحد من الفقر. ولابد من تحديد الفقراء والظروف التي يعيشون فيها لصياغة محتوى برامج الحد من الفقر، ويجب تحديد أهداف محددة للموارد والإجراءات. وتعيش الأغلبية الكبيرة، أي زهاء 75 في المائة، في المناطق الريفية[3]، ولم يتغير هذا الوضع كثيرا عما كان عليه منذ أن قام الصندوق للمرة الأولى بتسليط الضوء على تلك الحقيقة في *تقريره عن الفقر الريفي لعام 2001*.[4] في أشد البلدان فقراً حتى تلك التي تتميز بطغيان الاقتصادات والمجتمعات الزراعية وأشد الفقراء فقراً هم أولئك الذين يعيشون في الغالب في المناطق الريفية.

18 - حتى البلدان النامية التي قطعت شوطا كبيرا صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مازالت أعداد غفيرة من سكان الريف ترزح تحت وطأة الفقر. ولابد من تلبية احتياجات الريف، ويجب أن يشمل التصدي لتلك الاحتياجات الدخل والإنتاج وإتاحة فرص العمل لفقراء الريف. ولا سبيل إلى إحراز تقدم في التنمية الريفية ما لم تعالج ضروب التفاوت في الفرص والأصول *داخل* القطاع الريفي، لاسيما الاعتراف بدور النساء الفقيرات وتعزيزه واستبعاد الأقليات العرقية. وسوف تبوء بالفشل أي محاولة للتصدي للفقر الريفي في ظل تجاهل آليات التهميش والاستبعاد.

19 - وكان مستوى المساعدات الإنمائية للزراعة منخفضا. وتدنت المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة بالقيمة الحقيقة للدولار بأكثر من الثلثين فيما بين عامي 1985 و2002 (انظر الشكل 2). وكانت المساعدة الإنمائية للزراعة

---

[2] *الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية*. تقرير مشروع الألفية المقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة، نيويورك، 2005.

[3] تبلغ نسبة سكان الريف الذين ينخفض دخلهم عن دولار واحد يوميا كما يلي: 79.6% في شرق آسيا؛ و77.2% في جنوب آسيا؛ و52.6% في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى؛ و73.3% في أفريقيا جنوب الصحراء؛ و41.9% في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. المصدر: *مؤشرات التنمية العالمية*. البنك الدولي، 2004.

[4] *تقرير الفقر الريفي لعام 2001*، "تحدي إنهاء الفقر الريفي"، مطبعة جامعة أكسفورد، 2001.

مهمشة بين الوكالات ومصارف التنمية الثنائية والمتعددة الأطراف.[5] على أن الزراعة نفسها ظلت تؤدي دورا محوريا في سبل معيشة وتطلعات أغلبية من يعانون من الفقر في العالم.

الشكل 2: المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة، والمساعدة الإنمائية الرسمية للمعونة الغذائية ومساعدات الطوارئ.
جميع الجهات المانحة التي تقدم مساهماتها إلى البلدان المنخفضة النمو وبلدان الدخل المنخفض الأخرى
(بملايين الدولارات الأمريكية حسب أسعار عام 2002. المصدر: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

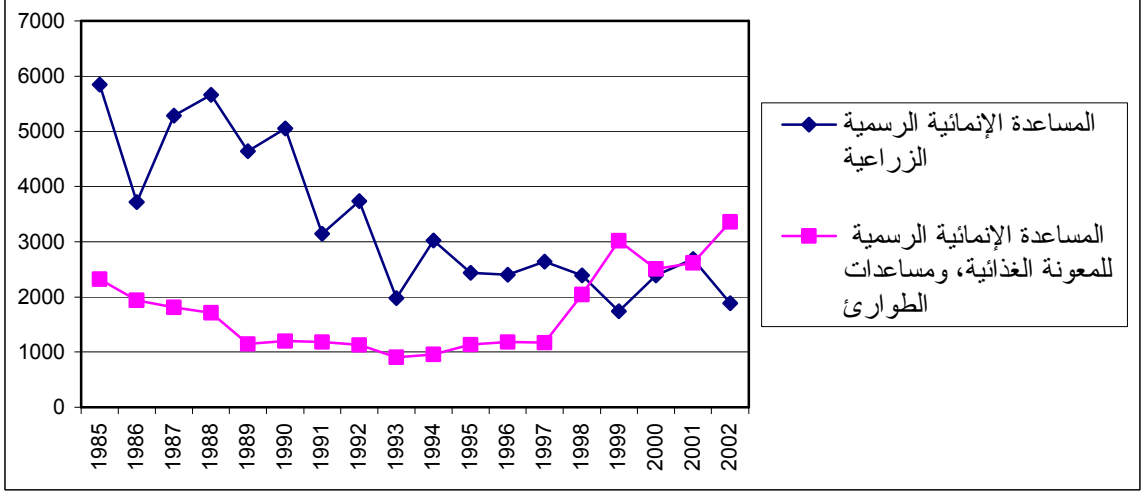

20 - ولا توجد أي بيانات رسمية عن مجموع مبالغ المساعدات الإنمائية الرسمية الملتزم بها للمناطق *الريفية*. على أنه من المرجح، فيما يبدو، حدوث بعض الزيادات في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية (خاصة الصحة والتعليم)، وكذلك البنية الأساسية. ومع ذلك انخفضت بشدة المساعدة الإنمائية للأنشطة والأصول المتصلة اتصالا مباشرا ووثيقا بدخل فقراء الريف وإنتاجهم.

21 - وجاء دور البلدان النامية نفسها في مساندة التنمية الزراعية موازيا للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي أفقر البلدان، تنخفض تقريبا نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة إلى مستويات غير اعتيادية (وهبطت في البلدان التي تتسم بأقل مستويات الدخل وأعلى مستويات الاعتماد على الزراعة). وخلال السنوات العشرين الماضية، كشف ارتفاع مستويات الإنفاق الحكومي على الزراعة في البلدان النامية عن ارتباط واضح بالتقدم المحرز في الحد من الفقر (انظر الشكل 3). ومما يثير الاهتمام المقارنة بين أفريقيا جنوب الصحراء وشرق وجنوب آسيا، إذ يرتبط التقدم المحرز في تحقيق الهدف الإنمائي الأول (خفض معدلات الجوع والفقر إلى النصف) في آسيا بارتفاع وزيادة مستويات الإنفاق الحكومي على الزراعة. وأما أفريقيا جنوب الصحراء حيث يتدنى بشدة مستوى الإنفاق العام على الزراعة بالإضافة إلى استمرار هبوطه خلال حقبة التسعينات، فلم تحرز أي تقدم. ويشير قرار مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي لعام 2002 بشأن تخصيص المخصصات الموصى بها من الميزانيات الوطنية للزراعة إلى حدوث تحول إيجابي في هذا الاتجاه.

[5] تتماشى عموما بيانات البنك الدولي، على سبيل المثال، مع اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أن القروض الزراعية، كنسبة مئوية من مجموع القروض، انخفضت بوتيرة أسرع بنسبة: 75 في المائة من 30 في المائة من الإقراض في عام 1980 إلى 7 في المائة في عام 2003.

22- ويؤكد تقرير مشروع الألفية أنه لا يمكن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بدون حدوث تحول في تنمية المناطق الريفية والفقراء في البلدان النامية. ويشير التقرير إلى "التنمية الريفية: زيادة الإنتاج الغذائي والدخل" باعتبارها أولى مجموعات الاستثمارات والسياسات الرئيسية.[6] ولتحقيق هذا التحول، لابد من سد ثغرات أساسية في جهود التنمية الوطنية والعالمية:

(أ) *ثغرة التمويل المادي*- تتطلب زيادة كبيرة في المساعدات المقدمة إلى عمليات التنمية الزراعية والريفية المتصلة مباشرة بإنتاج ودخل فقراء الريف؛

(ب) *الثغرة المؤسسية*- تتطلب مساندة ظهور المؤسسات الرئيسية (لفقراء الريف، والدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) اللازمة لتنفيذ عملية أكثر فاعلية للتغيير الاقتصادي الريفي لإحداث أثر إيجابي في حياة فقراء الريف؛

(ج) *الثغرة السياساتية*- تتطلب مساندة العمليات *الوطنية* اللازمة لوضع سياسات التنمية الزراعية والريفية التي تفسح المجال أمام فقراء الريف في سياقات وطنية ودولية سريعة التغير في كثير من الأحيان، فضلا عن تعميق فهم العمليات *الدولية* التي تشكل الخيارات الوطنية والمحلية لفقراء الريف؛

(د) *ثغرة التعلم*- تعبر عن اختلاف الفرص والتحديات التي يواجهها فقراء الريف حاليا، وتركيز التعاون الإنمائي في سياق الأهداف الإنمائية للألفية على الفقراء بوصفهم فاعلين في الحد من الفقر بدلا من التشديد القطاعي التقليدي.

23- وجاء مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية (18-22 مارس/آذار 2002)، ليضع الحد من الفقر مباشرة في صميم العمليات الرئيسية للاستثمار والتجارة، وكذلك المعونة والديون وإصلاح السياسات. ويأتي ذلك تأكيدا للنتيجة المنبثقة عن قصص نجاح الأهداف الإنمائية للألفية والمتمثلة في أن تعجيل وتيرة الحد من الفقر لابد أن يستند إلى استحداث وتحسين أوضاع الفقراء في العمليات الاعتيادية للحياة الاقتصادية.

[6] *الاستثمار في التنمية*، الصفحة 27.

الشكل 3: مبالغ النفقات الحكومية المخصصة للزراعة لكل فرد من سكان الريف
(بالدولار الأمريكي حسب أسعار عام 1995)

24 - وتم التخلي عموما عن فكرة المسار الوحيد للتنمية، ومجموعة متسقة من السياسات الاقتصادية والإصلاح المؤسسي والظروف المادية اللازمة للحفاظ عليها، وانبثق بديلا عنها فهم التنمية كعملية تتخذ أشكالا واقعية مختلفة في مختلف الأماكن والأزمنة، وهو ما يجب أن تتولى زمامه البلدان بنفسها استجابة لخصائصها وحالاتها المعينة.[7] وتتمثل النتيجة الطبيعية لذلك في فكرة القضاء على مركزية المساعدات الإنمائية الدولية لصالح وضع حلول لتحديات الفقر في كل بلد على حدة من خلال الحوار مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، خاصة الفقراء.

[7] يشرح البنك الدولي هذا التغيير على هذا النحو: "يعبر هذا التحول عن الاعتراف بعدم وجود أي خطة مبدئية وحيدة لبرامج السياسات التي تنجح في جميع البلدان، وأنه لابد من تصميم برنامج السياسات لأي بلد في ظل الملكية القطرية حتى يلائم الظروف المحددة للبلد." البنك الدولي، *From Adjustment Lending to Development Policy Lending: Update of World Bank Policy* [التحول من الإقراض بغرض التكيف نحو الإقراض الموجه إلى السياسات الإنمائية]، واشنطن، أغسطس/آب 2004، الصفحة 11.

ثالثا– دور الصندوق في نظام المساعدة الإنمائية

25- إن القيادة والملكية القطرية، والمساهمة المشتركة في الأهداف الإنمائية للألفية، وانبثاق الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر، وتنسيق/مواءمة المساعدات، تنطوي جميعا على إمكانات تجعلها عوامل قوية في تسريع خطى الحد من الفقر. على أن تلك الإمكانات لن تتحقق إلا ببذل الجهود الوطنية والدولية في إطار فهم أفضل لمتطلبات تهيئة فرص اقتصادية مستدامة لفقراء الريف. ويتمثل التحدي في تعدي إدراك أن استراتيجيات الحد من الفقر يجب أن تعكس الظروف الوطنية المخصوصة، إلى ضمان أن تعكس هذه الاستراتيجيات الفرص المخصوصة والملموسة لفقراء الريف أنفسهم.

26- ويعتمد دخل فقراء الريف وفرص تحقيق أمنهم الغذائي بشكل خاص على أصولهم الإنتاجية *الخاصة بهم*، ومنظماتهم *الخاصة بهم*، وذلك مثلا للإنتاج، والتسويق، والائتمانات، والأراضي، وإدارة المياه. وثمة صلة لا تنقطع بين تحدي الفقر وبين تحسين القدرات الاقتصادية لفقراء الريف والعلاقات الاجتماعية التي تشكل حياتهم. ولا يمكن تعريف فقراء الريف بالاقتصار على الدخل والأمن الغذائي فقط وإنما بالاعتماد أيضاً على المواقف الاجتماعية التي تجعل منهم فقراء مثل النساء الفقيرات والسكان الأصليين الفقراء وغيرهم من المجموعات المهمشة.

27- وعلى الرغم من تزايد الدعم المقدم للحد من الفقر، فإن هناك جوانب ضعف مستمرة في القدرة على صياغة وإدارة تغيير لصالح الفقراء في الأصول والعلاقات الاقتصادية الريفية وتعزيزها في إطار الاستراتيجيات والبرامج الوطنية. وثمة خطر في أن تخفق وثائق استراتيجية الحد من الفقر في استهداف قضايا الفقر الريفي بالقدر الكافي، وفي فشل برامج التنمية الريفية الوطنية العريضة في تحديد المشكلات الحيوية المرتبطة بسبل معيشة فقراء الريف ومعالجتها بالطرق التي يتطلبها تغيير البيئة الاقتصادية. ومن الأمور الحاسمة تعزيز قدرات الشركاء الوطنيين والعمليات الرامية إلى تحديد هذه المشاكل المعيشية والاستجابة لها. وسيكون هذا هو هدف الصندوق.

28- ولا تأتي مساهمة الصندوق من حلول معدة سلفا للحد من الفقر. وفي سياق ما يجري من تغيير سريع، تتمثل أعظم الأصول في القدرة على التعلم وتشجيع التعلم بين الآخرين. وسوف تنبع القيمة التي يضيفها الصندوق من نهج يجمع بين التمكين المستدام لفقراء الريف؛ والشراكات التي تضم تحت لوائها فقراء الريف والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني؛ والحلول التي تعبر عن الاستراتيجية الوطنية والقيادة القطرية لجهود المساعدات الإنمائية المنسقة.

29- وترتبط الأهداف التي يتوخاها الصندوق والأنشطة التي يساندها ارتباطا خاصا بالهدف الإنمائي الأول للألفية والهدفين الفرعيين المنبثقين عنه.[8] على أن جميع الأهداف الإنمائية للألفية ترتبط بقدرة فقراء الريف على الحد من فقرهم وجوعهم، وكلها تتصل بالصندوق. وتُولي برامج الصندوق أولوية عليا للإنصاف بين الجنسين، ويشترك الصندوق عن كثب في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والاستدامة البيئية من خلال استضافة الآلية العالمية ووكالة منفذة للمرفق العالمي للبيئة، وهي جميعا تنطوي على أثر عملي مباشر على معضلة الفقر الريفي. ومن

[8] الهدف الأول،" استئصال الفقر المدقع والجوع غايتان محددتان. الغاية الأولى هي: خفض عدد الذين يقل دخلهم عن دولار أمريكي في اليوم بمقدار النصف بين عامي 1990 و 2015، والغاية الثانية هي: خفض عدد الذين يعانون من الجوع بمقدار النصف بين عامي 1990 و2015.

خلال الشراكات، مثل الشراكة القائمة مع الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، يشترك الصندوق كذلك في القضايا المرتبطة بوفيات الأطفال والصحة الإنجابية وتعليم الكبار. ولا يتمثل التحدي الذي يواجهه الصندوق في سياق الأهداف الإنمائية للألفية في تبني أهداف جديدة، لأن الصندوق يركز دوما على الفقر والجوع من خلال زيادة الإنتاجية والدخل. وعلاوة على ذلك، فإن الكثير من بنود جدول أعمال فعالية المعونة تمثل منذ أمد بعيد عناصر محورية لممارسات الصندوق التشغيلية: القيادة القطرية، والاتساق مع الاستراتيجيات الوطنية، والتمويل داخل الميزانية، ومساندة الإجراءات الوطنية، والقدرة على تقديم الخدمات. أما التحدي الذي يواجهه الصندوق فهو تسخير البيئة الجديدة التي جعلت من الممكن التوصل إلى توافق عام في الآراء بشأن الأهداف الإنمائية للألفية كي يعزز كثيرا حجم وجودة مساهمته في الجهود الشاملة الرامية إلى استئصال الفقر.

30- وفي عام 2000، بات الصندوق ثالث أكبر مؤسسة مالية دولية تقدم المساعدات الإنمائية الزراعية بعد البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية) والمصرف الآسيوي للتنمية.[9] وقدم الصندوق من خلال حافظته الحالية من المشروعات والبرامج الجارية البالغة حوالي 200 زهاء 3 مليارات دولار أمريكي لتغطية تكلفة استثمارات بلغ مجموعها أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي. وعندما يكتمل تنفيذ تلك البرامج، فإنها ستساعد ما يربو على 100 مليون فقير من الرجال والنساء على بناء حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم. ويمثل هذا العدد أكثر من 10 في المائة من فقراء الريف في العالم. الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. ولتسريع الحد من الفقر الريفي، لابد من توسيع مدى وصول الصندوق ولابد من أن يكون شريكا أقوى في تطوير برامج وطنية شاملة. كذلك بأنه سيتحرى إجابات جديدة لمسائل ريفية حيوية من خلال المشروعات عالية الاستهداف، وسيساعد الصندوق في تنظيم وتمويل هذه الإجابات الأوسع نطاقا التي تحيط بهذه الحلول وتجعلها متاحة لعدد كبير من فقراء الريف التي لم تتحسن سبل حياتهم بعد.

[9] فيما يلي الإقراض الزراعي المقدم من المؤسسات المالية الدولية مصنفا بحسب الحجم في عام 2000: 576 2 مليون دولار أمريكي من البنك الدولي/المؤسسة الدولية للتنمية؛ 051 1 مليون دولار أمريكي من المصرف الآسيوي للتنمية؛ و409 ملايين دولار أمريكي من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الثاني– معالم الطريق

أولا– التقييم الخارجي المستقل للصندوق

31- أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق بإجراء التقييم الخارجي المستقل من أجل تحديد مدى مساهمة الصندوق في الحد من الفقر الريفي وبحث مدى ملاءمة مهمة المنظمة وأهدافها، وتقدير مستوى التعلم والأداء على مستوى المؤسسة، وطرح توصيات بشأن اتجاهات السياسات والخطوات اللازمة لتحسين أداء الصندوق.

32- ولم يدع التقييم الخارجي المستقل مجالا للشك في الأهمية المحورية لمهمة الصندوق.[10] وخلص التقييم الخارجي المستقل إلى أن مشروعات الصندوق قد رفعت مستوى الأمن الغذائي والدخل العائد من الزراعة بين فقراء الريف. كما توصل التقييم الخارجي المستقل إلى أن أداء الصندوق، من حيث المؤشرات العامة لنجاح تنفيذ المشروعات، يعادل أداء المنظمات الإنمائية المماثلة، حتى قبل أن نأخذ في الحسبان أن مجال تركيز المشروعات التي يساندها الصندوق يقتصر على فقراء الريف وأنها نفذت في المناطق النائية التي تكتنفها أشد الصعاب.

33- ووفقا للتقييم الخارجي المستقل، تتمثل المسألة الملحة للصندوق في تعظيم قيمته المضافة في سياق الإمكانات والشراكات الجديدة: "يكمن التحدي الحاسم الآن في قدرة الصندوق على إثبات دوره المتميز استنادا إلى إتباع نهج محدد بوضوح تجاه الابتكار والاستهداف والشراكات وحوار السياسات الموجهة جميعا نحو تحقيق النتائج من أجل فقراء الريف، لا سيما أشدهم فقرا، ضمن الجهود العالمية المتناسقة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية."[11] وتتفق إدارة الصندوق مع التقييم الخارجي المستقل حول تحديد المجالات التي تحتاج إلى مزيد من التغيير. ويجري بالفعل تنفيذ العديد من المبادرات المهمة، بما في ذلك:

(أ) تحديث نظام إدارة الموارد البشرية لتوفير الأساس الذي يستند إليه تطوير الموظفين؛

(ب) الإجراءات الرامية إلى تعزيز توزيع الموارد البشرية على مجالات التشغيل والسياسات والمعارف؛

(ج) تعزيز شعب السياسات والاتصالات، وإنشاء وحدة للتخطيط الاستراتيجي والميزانية؛

(د) وضع نظام لإدارة الأصول والخصوم؛

(هـ) تعزيز القياس والتحليل الموضوعي للأداء من خلال تحقيق استقلالية مكتب التقييم وتنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر؛

[10] وبذلك "لا تزال هذه المهمة قائمة، بل وتعمقت شرعيتها في ضوء الأهمية التي أعطتها التقارير الأخيرة عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى تنمية القطاع الريفي. والواقع أن المشكلة التي أنشئ الصندوق لعلاجها لا تزال قائمة، ومن المرجح أن تظل قائمة في المستقبل المنظور." مسودة التقرير النهائي للتقييم الخارجي المستقل للصندوق. روما، يناير/كانون الثاني 2005، الصفحة II-9.

[11] الموضع نفسه من المرجع السابق.

(و) وضع نهج استراتيجي ومتكامل لبرمجة وتنفيذ الأنشطة القطرية (تطوير أداة تخطيط وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية)؛

(ز) الاستكشاف التجريبي للإشراف المباشر على المشروعات وخيارات الحضور الميداني؛

(ح) تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء؛

(ط) وضع سياسة جديدة بشأن دور برامج المنح وزيادة حجمها، ووثائق سياسة خاصة بتنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق وسياسة الصندوق الخاصة بالنهج القطاعية الشاملة في الزراعة والتنمية الريفية؛

34- ويحث التقييم الخارجي المستقل الصندوق على مواصلة تنفيذ تلك المبادرات، وإضافة عناصر جديدة، والجمع بينها في نظام مترابط وفعال، وهو ما يسمى نموذج الأعمال الجديد الذي يمثل خطوة إلى الأمام على سبيل تعزيز قدرة الصندوق على الابتكار والتأثير. وتطلق إدارة الصندوق على هذه المجموعة من المبادرات اسم "معالم الطريق".

ثانيا – توضيح دور الصندوق وتركيزه

35- يتوافر قسط كبير من الخبرات فيما يتعلق بالعناية بقضايا الاقتصاد الكلي والخدمات الاجتماعية في إطار الجهود المبذولة لتحقيق النمو والحد من الفقر. إلا أن هناك قدر أقل بكثير من الخبرات، والمعارف، والقدرات المتصلة بمعالجة مشكلات فقراء الريف كمنتجين زراعيين وكاسبي دخل. وسيضفي الصندوق على الجهود الوطنية والدولية للحد من الفقر بعدين اثنين أساسين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق الريفية وهما: الانخراط في تغيير الظروف المادية والاجتماعية التي تؤثر تأثيراً مباشراً على القدرة الإنتاجية، والدخل، والأمن الغذائي في صفوف فقراء الريف؛ والعمل مع هؤلاء الفقراء ومنظماتهم، مثل منظمات المزارعين، على استنباط الحلول لمشكلاتهم الإنمائية وخلق بيئة داعمة من السياسات، والمؤسسات، والموارد.

ألف – القضايا الهامة للدخل والأمن الغذائي

36- يواجه فقراء الريف في كل مكان تحديات العلاقات السوقية والأنماط الجديدة للتنافس على النفوذ والموارد، بما في ذلك التنافس على الأصول التي يمتلكها الفقراء أنفسهم. وما لم يكن الفقراء قادرين على التصدي للتحديات والمنافسة على نحو أفضل، وعلى اغتنام الفرص الجديدة، فإن ما يجلب الرخاء للآخرين قد يجلب لهم فقراً متواصلاً وأشد عمقا.

37- يعتمد معظم فقراء الريف في استخلاص رزقهم على مشروعاتهم الذاتية الصغيرة للغاية، ومن الضروري بالنسبة لهم تعزيز قدرتهم والفرص المتاحة لهم لتوليد المزيد من الدخل والغذاء بأنفسهم ولأنفسهم في المجرى العادي لحياتهم الإنتاجية، بما في ذلك المجرى العادي للعلاقات السوقية في النظم الاقتصادية المتسمة بالتحرر الاقتصادي المحلي والعولمة الخارجية. ومن الواجب أن تدمج قواعد المستوى الجزئي لهذا التمكين دمجاً كاملاً مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية للحد من الفقر. وسيساعد مثل هذا الدمج على التعجيل بوتيرة الحد من الفقر بل وبوتيرة النمو الكلي أيضا.

38 - وتتباين ظروف فقراء الريف تبايناً هائلاً تبعاً للمنطقة الجغرافية، والنظام الإنتاجي، والفئة الجنسية، والسمات الثقافية الاجتماعية. ومع ذلك فإن هناك عدداً محدوداً من العوامل المشتركة التي تؤثر تأثيراً بالغاً على قدرة فقراء الريف على تنفيذ تدابير مستدامة للنهوض بدخلهم وأمنهم الغذائي، وسيركز الصندوق على تعزيز قدرة فقراء الريف، والحكومات، والشركاء الآخرين على إدارة تلك التدابير. ومن أبرز هذه التدابير ما يلي: الوصول المضمون إلى الأصول الطبيعية (ولاسيما الأراضي والمياه) وإدارتها؛ والعلاقات العادلة والكفوءة مع الجهات العاملة الأخرى في المبادلات السوقية؛ والوصول إلى الخدمات المالية اللازمة لضمان موارد الرزق وتحسينها؛ والوصول إلى المعلومات، والمعارف، والتقانات. وبدون توافر القدرة الكافية والمضمونة على الوصول إلى الأراضي والمياه، فإن الوجود البحت لفقراء الريف يظل في مهب الريح. وفي حال الافتقار إلى القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية، فإن من الصعب الاستثمار في تحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية، أو تلبية القواعد والمعايير الأساسية للطلب الناشئ على المنتجات الزراعية والريفية. وإذا لم تتوافر الكفاءة والقدرة التفاوضية في الأسواق، فإن عوائد الجهود والاستثمارات ستبقى منخفضة. وإن لم تكن المعارف، والتقانات، والمعلومات متاحة فإن من العسير تحديد طبيعة المنتجات اللازمة وسبل بيعها. تلك هي القضايا الأساسية التي تواجه فقراء الريف. وسيستجيب الصندوق لطائفة واسعة من الاحتياجات في ظل الأوضاع المختلفة، إلا أن من بين مهامه الأساسية تعزيز قدرة فقراء الريف والنظام الإنمائي لتذليل تلك العوائق.

39 - وقد ركز الصندوق على مدى تاريخه على هذه العوامل في ضوء تجربة الريفيات الفقيرات، والريفيين الفقراء، وجماعات السكان الأصليين المهمشين، وغيرها من الجماعات. وتخفي تسمية "فقراء الريف" وراءها واقعاً معقداً من مظاهر الجور، ولعل غالبية فقراء الريف تعاني من عمليات الاستبعاد الخاصة. ومن بين السمات الضرورية لاستراتيجيات الحد من الفقر الريفي أن تكون حساسة إزاء الاستبعاد بكل أشكاله، بل وأن تشتمل أيضاً على دحر هذا الاستبعاد كهدف صريح وجوهري.

باء – تعزيز قدرات وفرص الفقراء على صياغة العلاقات و السياسات

40 - يضطر فقراء الريف كأفراد إلى التعامل مع فئات الوسطاء السوقيين، والجماعات، والمؤسسات المتمتعة بقدر أكبر من السلطة والموارد والساعية إلى أهداف مختلفة. وعدم التناظر هذا هو الذي يحدد الجهات القائدة للتغيير والمستفيدة منه. وتعتبر تلك العلاقات ضرورية، وهكذا فإن المسألة المطروحة لا تتمثل في أن ينسحب الفقراء منها، بل أن يحتلوا موقعاً أكثر إنصافاً فيها. وهكذا فإن العناصر الحيوية لمساهمة الصندوق في توفير القدرات الوطنية المستدامة اللازمة للحد من الفقر الريفي تشمل تعزيز قدرات فقراء الريف على النهوض بإدارة مواردهم الذاتية (مثل المؤسسات المالية الريفية المستندة إلى الأعضاء ومنظمات إدارة الأراضي) وعلاقاتهم مع المجموعات الأخرى (وذلك مثلاً عبر مجموعات المزارعين المعنية بالتسويق والمدارس الميدانية للمزارعين).

41 - كما أن السياسات والقوانين تعتبر من بين العوامل المهمة في صياغة عمليات النمو الريفي وتحديد الجهات المستفيدة منها. ومن الجلي أن تأثير الفقراء على السياسات ضعيف بسبب فقرهم ذاته. وسيعمل الصندوق مع الشركاء الوطنيين على بناء وتعزيز القدرات والعمليات التي يتم من خلالها طرح الهموم والتحديات التي تواجه فقراء الريف، وتفهمها، ومراعاتها ضمن آليات إعداد السياسات والبرامج الوطنية. ويتطلب الحد من الفقر الريفي شراكات عريضة تضم الحكومات؛ وفقراء الريف ومنظماتهم؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع الإنمائي الدولي. وتعتبر المشاركة الكاملة

للفقراء ومنظماتهم شرطاً ضرورياً للنجاح: إذ أن النمو والحد من الفقر الريفي على حد سواء يعتمدان على هؤلاء الفقراء كمنتجين وكاسبي دخل.

ثالثا – استحداث نموذج تشغيلي جديد

42- تشمل القيادة والملكية القطرية الإعداد والتنفيذ القطريين للاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج. وستشكل قدرة الشركاء على المستوى القطري وفعالية العمليات المحلية عنصراً حاسماً للنجاح. ونتيجة الفترة الطويلة التي عانت فيها التنمية الريفية والزراعية من الإهمال، فإن هذه العمليات والقدرات ليست قوية في الغالب. وعندما تكون ضعيفة فإن من الواجب بذل جهود خاصة للنهوض بها. وسيشارك الصندوق في دعم جهود استحداث القدرات، مع التركيز خصوصاً على العمليات والقدرات القطرية التي تؤثر على تحديد الطبيعة الناشئة للفقر الريفي والتصدي لها.

43- ويقتضي الأمر أن تكون النظم القطرية قادرة على الاستجابة بسرعة للقضايا الناجمة عن العولمة، وعلى إعداد وتنفيذ ردود وطنية على قضايا الفقر الريفي. ومن الواجب أن تتمتع هذه النظم بقدرات مهمة للابتكار، وحوار السياسات، وإدارة المعرفة والتعلم، وسيشكل التعاون في تطوير هذه القدرات أولوية متقدمة للصندوق. وضمن إطار اعتبار الحد من الفقر الريفي عملية يقودها البلد المعني فإن الابتكار يشتمل على تحديد واعتماد الجهات الفاعلة الوطنية، ولاسيما الفقراء ومنظماتهم، لنهج جديدة لتذليل العقبات المتعلقة بموارد الرزق الريفية التي تتولى هذه الجهات تحديدها وترتيبها من حيث الأولوية؛ أما حوار السياسات فيتضمن في المقام الأول عمليات وطنية محسنة للمشاركة والمشاورة من جانب الحكومات، وفقراء الريف، والمؤسسات الريفية، والقطاع الخاص وضمن صفوف هذه الجهات؛ في حين أن الإدارة الفعالة للتعلم والمعرفة تتطلب انخراط الشركاء الإنمائيين الريفيين، وتوليد واقتسام المعلومات المتعلقة بالخبرات الوطنية والدولية المتصلة بالنهج السليمة إزاء قضايا الفقر الريفي.

ألف – الابتكار، والمعارف، وحوار السياسات

44- ليس الابتكار غاية بحد ذاته، ولكنه وسيلة إلى التوصل إلى ردود أفضل على أسئلة لم تلق جواباً في الماضي. وبالنسبة للصندوق فإن أهم الابتكارات هي تلك التي تؤدي إلى تغيير الطريقة التي يستثمر فيها أصحاب الحيازات الصغيرة والفقراء الآخرون في الإنتاج، وتسويق منتجاتهم، وإدارة أصولهم، وتنظيم أنفسهم، والاتصال والتفاعل مع شركائهم، والتأثير على السياسات والمؤسسات. ولن تكون الردود الجديدة فعالة ما لم تتناول القضايا المهمة بالنسبة لموارد رزق فقراء الريف، وما لم يتم تطوير الابتكارات ومواءمتها بأيدي هؤلاء الفقراء ذاتهم. ومن خلال مبادرة تعميم الابتكار فإن الصندوق سيعزز من قدرته على إضفاء طابع منتظم على جهود تحديد جوانب الابتكار في سياق عمليات الصندوق، والتحقق منها، واقتسامها، وتوسيع نطاقها.

45- ومن الواجب أن يستند إرساء بيئة فعالة للسياسات والبرامج المناصرة للفقراء إلى معرفة بالظروف، والطموحات، والإمكانيات المحلية الواقعية والمتنوعة لفقراء الريف. وغالباً ما تتسم هذه المعرفة بالضعف، ولاسيما فيما يتعلق بظروف الريفيات الفقيرات والمجموعات المهمشة. وسيعمل الصندوق مع شركائه على المستوى القطري لتحسين القدرات المحلية للتعلم والاتصال، وخاصة في صفوف فقراء الريف ومنظماتهم. كما سيسعى إلى تعريفهم بنُهج كسب

الرزق التي اختُبرت في مناطق أخرى مثل: ضمان حيازة الأراضي، والوصول إلى المياه، وتطوير سلاسل القيمة، وما إلى ذلك. وسيتم تحديد الأهداف الإنمائية للصندوق المتعلقة بالتعلم والمعرفة في وثائق الفرص الاستراتيجية القطرية ومراعاتها في برامجه. وعلى مستوى المقر سيقوم الصندوق باستحداث عمليات للإدارة بشأن اقتسام المعارف وذلك كعنصر أساسي في تعزيز الأثر، والابتكار، وبناء الشراكات، وحوار السياسات.

46- ومن الواجب أن تسفر كل الأنشطة التي يساندها الصندوق على المستوى القطري إلى توليد معارف بشأن مدى فعالية النهج الجديدة والاستفادة منها في عمليات إعداد السياسات والاستراتيجيات. وسيتمثل الهدف في أن تتمتع الجهات الأخرى على المستوى الوطني بالقدرة على الوصول إلى نتائج الأنشطة وإتاحة هذه المعارف لاستخدامها على نطاق واسع. وعلى سبيل المثال فإن من الواجب أن يؤدي مشروع لتوفير منتجات مالية ريفية جديدة إلى توليد معارف عن أوجه نجاحه وعن أسباب هذا النجاح، وإلى تقاسم تلك المعارف بنشاط مع كل الأطراف المنخرطة في جهود تطوير القطاع المالي والتنمية الريفية.

47- وبالإضافة إلى إدراج التعلم، وتطوير المعارف، والاتصالات كوظائف معتادة في المشروعات والبرامج فإن الصندوق سيقدم منحاً قطرية لمساندة الشبكات الوطنية للتنمية الريفية والدراسات المتخصصة للمجموعات والمنظمات المحلية (بالمشاركة مع المجموعات المتخصصة الخارجية حسب الاقتضاء).

48- ولا تعتمد صياغة السياسات والبرامج على المعارف فحسب، إذ أنها تصاغ أيضاً بالأنشطة السياسية وحوار السياسات. وحينما تتوافر آليات قطرية للتشاور مع الشركاء الإنمائيين، فإن الصندوق سيشارك مباشرة في مناقشة استراتيجيات الحد من الفقر وسياسات التنمية الريفية على المستوى الوطني، وكذلك في وضع برامج قطاعية ريفية حيثما كان ذلك مناسبا. وسيسعى الصندوق إلى ضمان أن تُعنى سياسات وبرامج الحد من الفقر بالقضايا الرئيسية لموارد الرزق الريفية، وأن تحظى عملية استحداثها بمساندة نظام من المشاورة والحوار يراعي آراء الريفيين الفقراء أنفسهم. وبالإضافة إلى ترويج أنشطة تصميم فعالة مناصرة للفقراء (مثل دعم التشاور مع فقراء الريف، وجهود المسح القاعدي لظاهرة الفقر، وتحليل البرامج والسياسات إزاء الفقر)، فإن الصندوق سيساند جهود تصميم وتنفيذ الرصد التشاركي لتنفيذ البرامج العامة ولأثرها بغية ضمان معلومات مرتدة كافية من فقراء الريف. ويتمثل الهدف في رصد نتائج جهود الحد من الفقر.

49- وتعتبر العمليات الوطنية لحوار السياسات بشأن الحد من الفقر واستحداث البرامج القطاعية نقاط نفاذ طبيعية لترويج الحد من الفقر الريفي. ويشارك الصندوق في عمليات وثائق استراتيجية الحد من الفقر والنهج القطاعية الشاملة، وكذلك في استحداث الأطر الأخرى للسياسات والبرامج المعنية بالحد من الفقر الريفي.[12] على أن الإعداد المتواصل لسياسات وبرامج تستجيب لاحتياجات فقراء الريف يعتمد اعتماداً بالغاً على عمليات السياسات التي تستفيد من النظم القطرية الفعالة التي تحلل وتعرض المصالح الريفية. وبالتعاون مع الحكومات والجهات المعنية الأخرى فإن الصندوق سيعمل على ترويج المنظمات والقدرات التي تتيح التمثيل الفعال لهموم ورؤى فقراء الريف في عمليات السياسات (بما

[12] انظر الحاشية 1.

في ذلك وثائق استراتيجية الحد من الفقر، إلى جانب المنتديات الأخرى التي تتناول قضايا ريفية حيوية مثل الأراضي والأسواق).

باء – من حافظة للمشروعات إلى برنامج قطري

50- سينصب التركيز الرئيسي لعمليات الصندوق على مساندة البلدان النامية في إعداد، وتمويل، وتنفيذ برامج ومشروعات قوية وفعالة للاستثمار وتغيير السياسات إزاء التنمية الزراعية والريفية. وفي إطار التشديد على تولي البلدان للقيادة فإن من الضروري أن تعكس وسائل الانخراط الأوضاع والأولويات الوطنية بشأن هيكلة جهود الحد من الفقر. وفي كل الحالات فإن الغاية المنشودة واحدة وهي: تعزيز القدرات الوطنية لتحقيق إنجازات مهمة ومستدامة في الحد من الفقر الريفي عبر معالجة المشكلات الأساسية للتنمية الريفية والزراعية لصالح الفقراء وبالتعاون معهم.

51- وسيتم تحديد الأنشطة على المستوى القطري، وترتيبها من حيث الأولوية، وتفصيلها بالتعاون مع الجهات المعنية القطرية، وستوافق الحكومات الوطنية عليها في إطار ما لديها من استراتيجيات وآليات تنسيق فيما يتعلق بالتنمية والحد من الفقر. وستتشكل أنشطة الصندوق القطرية الإجمالية من مجموعة من الاستثمارات المستندة إلى القروض والمنح. وبالإضافة إلى المعالجة المباشرة لعوائق الأصول المادية والمؤسسية فإن هذه الاستثمارات ستقوم بما يلي:

- تعزيز قدرة المؤسسات والمنظمات القطرية، ولاسيما مؤسسات ومنظمات فقراء الريف على تحديد تلك القضايا، والمشاركة في التماس الحلول ونشر الاستنتاجات؛
- ضمان الاقتسام الواسع والمنتظم للمعارف المتولدة عن الظروف المحلية والفرص المتوافرة للنهوض بها؛
- ترويج إدراج الخبرات والمعارف المكتسبة في العمليات الوطنية لإعداد السياسات، ومساندة النظم الوطنية للرصد والتقييم؛ و
- تيسير تنفيذ الحلول المختبرة على مستوى أوسع (توسيع النطاق) عبر البرامج الوطنية لتطوير القدرات، والتنمية الريفية.

52- وفي سياق الاهتمام بأثر مستويات الديون غير المحتملة على آفاق الحد من الفقر في البلدان المعدمة فإن الصندوق قد يحتاج إلى تطبيق عنصر أكبر من المنح في مساعدته المالية المقدمة إلى البلدان المؤهلة للحصول على القروض بشروط تيسيرية للغاية. وسيتحدد المظروف الكلي للبرنامج القطري بالاستناد إلى نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وعند تحديد مزيج الشروط (قروض بشروط تيسيرية للغاية ومنح) الذي ستتاح على أساسه الموارد سيُراعى وضع البلد المعني من حيث القدرة على تحمل الديون.

53- وستربط المشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق بالجهود الرئيسية للتنمية، والحد من الفقر، ووضع السياسات. وعلى سبيل المثال فإن مشروعاً يستطلع إمكانية التعاون بين منظمات المزارعين والقطاع الخاص في استحداث سلاسل القيمة يمكن أن يترافق مع منحة قطرية صغيرة إلى مجموعة وطنية لتحديد العقبات التشريعية

والمشاركة في المشاورات مع الدوائر الحكومية بشأن الخيارات المتاحة للتغيير. وقد تساند الموارد الإضافية اجتماعات ومؤتمرات الجهات المعنية التي تمهد الطريق لبرنامج وطني لدعم صغار المنتجين في اختراق أسواق جديدة.

54 - وستعتمد مشروعات الصندوق وبرامجه على ما يلي: الإنجازات القطرية (مثل ما إذا كانت لديه نظم كافية لترويج حيازة فقراء الريف المضمونة للأراضي)؛ وطبيعة قاعدة الموارد الأساسية (مثل ما إذا كان الوصول إلى المياه قضية هامة)؛ والمبادرات التي أطلقتها بالفعل الجهات الشريكة القطرية الوطنية منها أو الدولية. وستراعي كل الأنشطة الأولويات والاستراتيجيات الوطنية وستوفر أساساً عملياً لمواصلة تطوير النهج والقدرات القطرية. كما أنها ستتماشى مع الاتفاقيات على المستوى القطري بشأن ترشيد الطلب على القدرات الوطنية الشحيحة. وبصورة متزايدة فإن مشروعات الصندوق، المستندة إلى القروض والمنح على حد سواء، وأنشطة انخراطه في ميدان السياسات ستشكل برنامجاً قطرياً متماسكاً يهدف إلى مساندة أهداف البلد المعني ذاته فيما يتعلق بالتنمية ومجابهة الفقر.

55 - وستمثل وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية النقطة المرجعية الاستراتيجية للبرنامج القطري، وسيتم إعدادها بالتعاون بين الصندوق والجهات المعنية على المستوى القطري وعلى رأسها الحكومة. ومع مراعاة تحليل قضايا إطار المؤسسات والسياسات الريفية المحددة بصورة مشتركة عند تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، فإن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية ستحدد الأهداف الشاملة لمساعدات الصندوق والأهداف الرئيسية للابتكار والتغيير المناظرة لها (المنتثبت منها في ضوء الإطار الاستراتيجي للصندوق، وأولوياته، وسياساته من جهة، والاستراتيجيات والآليات الوطنية من جهة أخرى). كما أن الوثيقة المذكورة ستوضح الأشكال المزمع استخدامها، ومؤشرات الإنجاز القابلة للرصد، ومظروف إشاري للموارد يتماشى مع نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وسياسة الصندوق إزاء التمويل بالمنح. وستخضع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية لاستعراض المجلس التنفيذي للصندوق.

جيم – الإشراف: علاقات الشراكة والحضور على المستوى القطري

56 - يعتبر الإشراف على المشروعات من أهم حلقات الوصل بين الصندوق والعمليات على المستوى الوطني. ومن المزمع تعديل مفهوم الصندوق وأسلوبه في "الإشراف" [13] بما يراعي ضرورة تطوير قدرات وطنية للانخراط الفعال في الحد من الفقر الريفي. كما سيهدف هذا التعديل إلى الاستجابة إلى تحول تركيز إدارة الموارد نحو استخدام أشد مرونة للموارد، بما في ذلك توليد المعارف واقتسامها على الفور. وسيتخذ ذلك شكل علاقات شراكة قطرية لرصد وتوجيه أنشطة طليعية توفر أيضاً تدفقاً منتظماً للمدخلات إلى جهود التعلم، ووضع السياسات والبرامج. وبصورة مناظرة فستتم تعبئة المنظمات والجهات الشريكة المحلية للإشراف على الأنشطة الممولة من الصندوق ورصد نتائجها حيثما أمكن ذلك. وستتجاوز مثل هذه التغييرات العلاقة التقليدية بين مدير البرنامج القطري للصندوق والقطر المعني. وسيتطلب ذلك إنشاء 'فرق قطرية' للصندوق تتولى أيضاً أمر إدارة مساهمات الصندوق الهامة في العمليات الوطنية لبناء الشراكات، وحوار السياسات، وإدارة التعلم والمعرفة.

[13] رهناً بتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق، انظر أدناه.

57- وسيضم الفريق القطري مدير البرنامج القطري والشركاء المنخرطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في الأنشطة التي يدعمها الصندوق. وسيوفر الفريق إطاراً للقيام بما يلي: التبادل المنتظم للخبرات؛ والدعم المتبادل في التنفيذ والرصد؛ والمشاركة في عمليات الإشراف على المشروعات؛ والتعاون مع الجهات المعنية الأخرى لطرح القضايا في منتديات أوسع ذات أثر على التنمية الريفية والحد من الفقر. وسيحظى الفريق القطري بمساندة فريق إدارة البرامج القطرية في مقر الصندوق. وسيتألف هذا الفريق من مدير البرنامج القطري، والخبير الاقتصادي الإقليمي، وكبير مستشاري قسم المشورة التقنية، ومسؤولي إدارة القروض، والشؤون القانونية، والاتصالات، بالإضافة إلى موظفين يضطلعون بصورة مخصوصة بمسؤولية إدارة المعارف. وفي ضوء الأوضاع والمتطلبات القطرية المتباينة فإن فريق مقر الصندوق سيعمل على نحو يتسم بالمرونة والاستجابة.

58- وسيضطلع الفريق القطري بدور أساسي في وضع البرامج القطرية وتنفيذها، وسيوجه اهتماماً خاصاً إلى مجالات الابتكار التي يمكن أن تستفيد من الخبرة الدولية. وسيتيح هذا الفريق المشاركة المنتظمة في العمليات القطرية للمساعدة الإنمائية والحد من الفقر وفي الإسهام فيها، بما في ذلك التشاور والتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة في البلد المعني ومع مؤسسات بريتون ودز ووكالات التنمية الثنائية. وسيعمل الفريق على الربط بين مبادرات منظمات الفقراء والمجتمع المدني من جهة، ونظام المساعدة الإنمائية من جهة أخرى.

59- سيتباين نطاق عمل الفريق القطري للصندوق تبعاً لمستوى ونوع الانخراط القطري للصندوق والظروف المحلية (مثل مستوى التنمية ودرجة كثافة عمليات التنسيق، ووجود الشبكات المستقلة والائتلافات المعنية بالحد من الفقر الريفي). وسيتولى تنسيق هذا النطاق مدير البرنامج القطري في إطار وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية. وعلى نحو ما يطرح التقييم الخارجي المستقل فإن الصندوق يقترح أن يقوم، حسب الاقتضاء، بزيادة عدد الموظفين القطريين (الحضور الميداني) لتوفير ركيزة للفريق القطري، وذلك لمساندة إعداد، ورصد، وتنفيذ البرنامج القطري ككل، بما في ذلك المشاركة في الإشراف. وسيتمتع الموظفون المعينون لهذا الغرض بسلطة كافية تتيح تطبيق اللامركزية على عملية وضع القرارات اليومية. وستستفيد عمليات التصميم المقبلة للحضور الميداني من الخبرة المستخلصة من البرنامج التجريبي الجاري للحضور الميداني.

60- وفي الحالات التي تتوافر فيها للصندوق إمكانيات ضخمة على نحو خاص لتعزيز الجهود الوطنية (والإقليمية) للحد من الفقر فإن مدير البرنامج القطري يمكن أن يتمركز في البلد المعني. وقد يوفر مثل هذا التمركز أداة ذات إطار زمني محدد لبناء القدرات. وكما يوصي التقييم الخارجي المستقل فإن التشغيل الفعال للفريق القطري يتطلب خفض النسبة القائمة بين عدد البلدان وعدد مدراء البرامج القطرية، والسعي للوصول إلى الوضع المثالي الذي يكون فيه مدير البرنامج القطري مسؤولاً عن بلد واحد فقط ولاسيما حينما يتعلق الأمر ببرامج قطرية نشطة للغاية.

دال – تعزيز القدرات الإقليمية

61- تعلق البلدان النامية وجهاتها الإنمائية الشريكة الدولية آمالها على المبادرات والمؤسسات الإقليمية لتهيئة الظروف المحلية اللازمة للحد من الفقر. وعلى سبيل المثال، يُنظر إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على أنها آلية لتوفير المزيد من المساندة لجهود إعداد استراتيجيات التنمية الوطنية، بما في ذلك الاستراتيجيات القطاعية. كما

يُنظر إليها أيضاً على أنها وسيلة لتدعيم المؤسسات الهامة (من خلال دعم التسيير مثلا) وكذلك كوسيلة لتعبئة الاستثمارات الإقليمية (في المرافق الأساسية مثلا). وتُدرج الجماعة الجنوبية للجنوب الإفريقي والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في عداد الآليات اللازمة لتذليل العقبات التي تعترض طريق التجارة الإقليمية المتسمة بالأهمية بالنسبة لصغار المنتجين الريفيين. وتعتبر المجموعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا الهيئة المسؤولة عن الاستراتيجية المنسقة للتنمية الزراعية في الإقليم، وهو ما ينطبق أيضاً على رابطة أقطار جنوب شرق آسيا بالنسبة لإقليمها.

62 - وسيعمل الصندوق على توسيع تعاونه مع المؤسسات والمبادرات الإقليمية، وسيركز على تدعيم القدرات اللازمة لوضع وتنفيذ السياسات المؤثرة على خيارات موارد الرزق المحلية المتاحة للريفيين الفقراء (مثل التجارة والاتصالات الإقليمية، والمعايير واللوائح الإقليمية للمؤسسات المالية الريفية)، وكذلك قدرات تلك المؤسسات والمبادرات على مساندة السياسات الوطنية وبرامج الحد من الفقر. وسيدعم الصندوق قدرة منظمات الفقراء على إقامة صلات إقليمية وعرض مصالحهم على الهيئات الإقليمية.

هاء – المساهمة في توفير بيئة عالمية تمكينية

63 - إن أفق انخراط الجهات الفاعلة على المستوى القطري في تدابير محلية فعالة لتعزيز قدرات وأصول فقراء الريف يعتمد في جانب منه على الفرص الناجمة عن السياسات المعتمدة على المستوى العالمي. ويبرز إعلان الألفية بجلاء ذلك بالدعوة إلى إرساء شراكة إنمائية دولية جديدة لا تشتمل على المعونة فحسب، بل وتتضمن أيضاً تحقيق التقدم في ميدان التجارة والتخفيف من أعباء الديون. وقد تناول مؤتمر تمويل التنمية عام 2002 هذه الجوانب في توافق مونتيري.

64 - ولا يبدي حوار السياسات العالمي الكثير من الاهتمام في غالب الأحيان بوضع القطاع الريفي والزراعي في العملية الواسعة للتغيير الاقتصادي. وما تزال هناك فسحة واسعة لتعميق الوعي بهذه الشواغل، ولاسيما فيما يتعلق بالمنتجين الفقراء والصغار. وبالمثل فإن المناقشات العالمية حول فعالية المساعدة الإنمائية لا تهتم اهتماماً كافياً بالحاجة الملحة إلى تنسيق المساعدات في سبيل التعجيل بوتيرة التنمية الريفية والزراعية في البلدان النامية، أو بتحدي الجمع بين دعم البرامج الوطنية الشاملة والفرص المتاحة للابتكار فيما يتصل باستحداث نهج جديدة إزاء القضايا الريفية.

65 - وسيسهم الصندوق في جعل حوار السياسات العالمي أكثر مناصرة للمناطق الريفية، وسترتكز مساهمته في هذا الصدد على آراء الشركاء على المستويين القطري والإقليمي. وعلى غرار ما هو قائم في عمليات الصندوق القطرية، فإن علاقات الشراكة الاستراتيجية ذات الإدارة النشطة ستكون ضرورية لتعزيز التحليل والتمثيل على حد سواء، بما في ذلك دعم قدرة الشبكات والمؤسسات القائمة على العناية بقضايا السياسات العالمية. وليست المسألة هي خلق قدرة موازية بل العمل معاً لضمان إدراج القضايا التي تواجه فقراء الريف في التحليل، ونقل الرسالة بفعالية. وبصورة مكافئة فإن الصندوق سيواصل تمثيل ونقل آراء فقراء الريف، وسيسهم في الوقت ذاته في دعم أنشطة مثل منتديات المزارعين لتعمل كقنوات للتعبير المباشر عن مصالح الفقراء.

66 - وفي هذا السياق، فإن الصندوق سيعمل كناقل للقضايا من المستوى المحلي (مثل العوائق التي تعترض طريق التنمية في صفوف صغار المزارعين والناشئة من التقعيد العالمي ومعونات البلدان المتقدمة وسياساتها الخارجية) إلى

مستوى الحوار العالمي. كما أنه سيعمل كوسيلة تنقل من المستوى العالمي بعض التغيرات التي يجب مراعاتها عند إعداد أنشطة واستراتيجيات سليمة على المستوى الوطني.

واو – الإدارة المالية في الصندوق

67- أوصت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق بأن تجري إدارة الصندوق استعراضاً لسياسة الاستثمار في المؤسسة فيما يتعلق بسلامة الاستثمارات، وإدارة الأصول والخصوم، ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي. ويركز نظام إدارة الأصول والخصوم على إدارة الأصول، والخصوم، والمخاطر المالية المرتبطة بها في الصندوق. وضمن هذا السياق اقترح الصندوق إطاره لإدارة الأصول والخصوم. وأقر المجلس التنفيذي هذا الإطار في ديسمبر/كانون الأول عام 2003 باعتباره وسيلة لإدارة التعرض للمخاطر المالية بصورة فعالة. وجرى رفع تقرير عن تنفيذ هذا الإطار إلى الندوة التدارسية غير الرسمية التي عقدها المجلس التنفيذي في يونيو/حزيران عام 2004. وهدف الاستعراض إلى تنفيذ أربعة تدابير، وهو ما تم بالنسبة لثلاثة منها عام 2004. فقد جرى، أولاً، إنشاء قسم لإدارة الأصول والخصوم ضمن شعبة الخزانة وذلك للعناية بأمر هذه الإدارة في الصندوق التي كانت موزعة على شعب مختلفة. ثم نقل النموذج المالي الحالي للصندوق إلى هذا القسم الجديد الذي قام بتوسيعه ليتماشى مع المنظور المالي الواسع لإدارة الأصول والخصوم. ثانيا، أسفرت التحليلات الإضافية لإدارة الأصول والخصوم إلى تقليل المخاطر السوقية في حافظة الاستثمارات عبر إنشاء حافظة جديدة للأوراق المالية المحفوظة حتى الاستحقاق ومن خلال تصفية حافظة الأسهم لتمويل الحافظة الجديدة عام 2005. ثالثا، جرى التقليل من مخاطر العملات عام 2004 بتصفية بعض احتمالات التعرض لمخاطر العملات دون تغطية. أما التدبير الرابع فهو اقتراح بتغيير تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، على النحو الموصوف في الجزء التالي.

68- وأبرز استعراض إدارة الأصول والخصوم عام 2003 أن احتمالات تعرض الصندوق لمخاطر السيولة ضئيلة للغاية بفضل السيولة العالية لحافظة استثماراته، وأن مستوى الأصول السائلة يتسم بالارتفاع بالمقارنة مع المؤسسات المالية الأخرى. ولذا فقد اقترح الاستعراض، كتدبير رابع، تغيير تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، بما يتيح للصندوق زيادة مستويات إقراضه، مع البقاء في الوقت ذاته ضمن حدود السيولة الحصيفة. وفي الوقت الراهن، فإن الأصول المدرجة في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات تشمل فقط النقدية والاستثمارات، وكذلك السندات الإذنية على ألا يكون قد تم الالتزام بها فعلاً للقروض والمنح أو تخصيصها للاحتياطي العام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الجائز للمجلس التنفيذي استخدام تدفقات القروض المقبلة على مدى ثلاث سنوات كحد أقصى في سد الثغرات القائمة في الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. وأوصى استعراض إدارة الأصول والخصوم بإدراج قسم من القروض المطلوبة وكذلك وثائق المساهمات المطلوبة للدول الأعضاء كجزء من تعريف الموارد المتاحة لعقد الالتزامات. ويستند ذلك أيضاً إلى سجل سنوات الصندوق الثماني والعشرين الذي يشير إلى أنه كان هناك عدد ضئيل للغاية من المقترضين المتأخرين عن السداد، وإلى أن الوثائق المودعة لمساهمات الدول الأعضاء تمثل التزامات خطية قانونية، مثلها مثل السندات الإذنية المدرجة حاليا، إزاء موارد فترة التجديد. وبالطبع فقد اقتُرح إدراج القروض المطلوبة والمساهمات المطلوبة على حد سواء بعد خصم المخصصات والمبالغ المقتطعة. وسيطبق التعريف الجديد للموارد المتاحة لعقد الالتزامات في سياق إطار سليم لإدارة الأصول والخصوم يشتمل على تدابير للتدقيق والضبط، ورصد منتظم، وفسحة

واسعة للتصحيح في حال حدوث تطورات غير متوقعة. وتتناول الوثيقة REPL.VII/2/R.3 إطار إدارة الأصول والخصوم بمزيد من البحث.

رابعا – تعزيز إدارة المعارف

ألف – فجوة المعارف الحرجة

69 - من المتعذر أن تكون الحكومات، أو مؤسسات المجتمع المدني، أو الجهات الإنمائية الشريكة الأخرى مناصرة للفقراء في المناطق الريفية بصورة فعالة ما لم تتفهم أين يعيش هؤلاء الفقراء، وكيف يكسبون عيشهم، وما هي الفرص المخصوصة المتاحة لهم والعوائق المحددة التي تعترض طريقهم، وما طبيعة الآليات القادرة على تمكينهم من النهوض بدخولهم وترسيخ أمنهم الغذائي. والأهم من كل ذلك أن هذه الأطراف لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت جاهلة بنظرة الفقراء إلى عالمهم، إذ أن كل جهد ناجح من جهود الحد من الفقر إنما هو جهد يُبذل بالتعاون مع الفقراء لا من أجلهم. ويتسم ذلك بأهمية خاصة فيما يتعلق بأوضاع النساء والجماعات الإثنية المستبعدة، حيث يمكن أن يكون الإدراج تحت مصطلح "فقراء الريف" العام مضللاً فيما يتعلق بما يقابل تلك الفئات من عوائق وفرص على مسرح الواقع.

70 - وتنخفض مشاركة فقراء الريف وتمثيلهم في نظم الاتصال الاجتماعي في العادة، كما أن أصواتهم لا تُسمع بشأن أوضاعهم هم. وتعاني المؤسسات الريفية من الضعف، وهي عاجزة في كثير من الأحيان عن أداء مهامها المتعلقة بالمعلومات والتحليلات. وفي الوقت ذاته فإن البحوث والتحليلات التي يعدها الشركاء الإنمائيون الدوليون بشأن القضايا الزراعية ومسائل كسب الرزق ذات الصلة قد هبطت مع هبوط حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع الزراعة. كما أن عدم التركيز في الماضي على القضايا الاقتصادية لفقراء الريف يعني أيضاً أن الكثير من المخزون الراهن من المعارف المتصلة بالزراعة يعتبر ذا أهمية محدودة بالنسبة للعوائق التي تواجه فقراء الريف في الوقت الحاضر.

باء – تعزيز شراكات التعلم

71 - من الضروري أن ترتكز جهود وضع البرامج وحوار السياسات على الظروف المحلية. غير أن ظاهرة العولمة تعني أن صغار المزارعين وغيرهم من فقراء الريف الآخرين يواجهون العديد من التحديات المتماثلة، وهي التحديات التي يسعى الصندوق إلى اقتناصها في تركيزه الإنمائي الاستراتيجي الشامل. وبالمستطاع تعزيز العمل والتفهم على المستويات المحلية والوطنية بالاستفادة من الخبرات المتوافرة في مناطق أخرى واقتسامها. وستتم إدارة المعارف في الصندوق على ثلاثة مستويات. فعلى المستوى القطري فإن الصندوق سيستفيد من الدروس المستخلصة من مشروعاته، وشراكاته الاستراتيجية والتنفيذية، ومراكز المعارف المحلية. ويمكن اقتسام المعارف القطرية على المستوى الإقليمي عبر المؤسسات الإقليمية المناسبة. وأخيراً، وعلى المستوى العالمي، سيجري تقاسم المعارف بشأن جهود الحد من الفقر وعوامل نجاحها أو إخفاقها والتحقق منها من خلال المؤسسات والشبكات الدولية.

72 - وسيدير الصندوق برنامج منحه كأساس لاستراتيجية شراكة مركزة تتمثل في: تعميق الفهم بالقدرة على الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها، والصلات السوقية المنصفة، والتمويل الريفي، وقضايا المعلومات والتقانات

التي تواجه فقراء الريف في البلدان النامية؛ وتحسين اقتسام الخبرات والاستنتاجات بين كل الشركاء الإنمائيين الريفيين على المستويات العالمية، والإقليمية، وعلى المستويات القطرية بشكل خاص. وسيسعى الصندوق إلى القيام بدور المحفز والميسر لنظم التعلم العالمية المعنية بظاهرة الفقر وموارد الرزق في الريف، وإلى التأثير على قدرات المؤسسات المتخصصة وتدعيمها فيما يتعلق بالتركيز على المعارف الدقيقة وتوفيرها، وتعزيز أنشطة اقتسام التعلم والمعرفة.

73 - وسيطلق الصندوق ويساند عدداً محدوداً من الشراكات الممتازة للاتصال والتعلم الاستراتيجي مع المراكز الدولية والإقليمية المرموقة (وهو ما قد يشمل المؤسسات الوطنية ذات القدرات المشهورة على المستويات الإقليمية والدولية). وهناك الكثير من هذه الشراكات القائمة بالفعل، بما في ذلك مشاركة الصندوق في الفريق الاستشاري لمساعدة أكثر الناس فقرا، والتعاون مع البنك الدولي وجهات أخرى في إعداد تحليلات الفقر والأثر الاجتماعي، والرعاية المشتركة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، والآلية العالمية، والتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في بناء نظم لإدارة المعارف تنطلق من القاعدة إلى القمة في صفوف المزارعين الفقراء، والشبكات العالمية والإقليمية مثل التحالف الدولي المعني بالأراضي، وفيدأفريقيا (وهي شبكة تستند إلى الإنترنت وتضم المنظمات والمشروعات العاملة مع فقراء الريف في أفريقيا الغربية والوسطى، وفيدأمريكا (وهي شبكة مماثلة تستند إلى الإنترنت وتغطي إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي).

74 - وستغدو هذه الأنواع من الشراكات، ولاسيما منها ما هو معقود مع المؤسسات المتمتعة بقاعدة عريضة من الدعم والتأثير (مثل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية)، العنصر الرئيسي في مساهمة الصندوق في إدارة المعارف والتعلم على المستويين العالمي والإقليمي فيما يتعلق بالحد من الفقر الريفي. وسيتم تعزيز الشراكات في إطار التزامات مشتركة، وستكون محكومة بالنتائج من حيث توافر المزيد من المعارف المحسنة للحكومات، ومنظمات المزارعين، والمؤسسات الوطنية والإقليمية. وسيجري العمل بنشاط على إدارة هذه الشراكات ورصدها في ضوء الأهداف المؤسسية الاستراتيجية.

75 - ويتمثل جوهر هذه الشراكات في الاستثمارات المشتركة في برامج ذات أجل متوسط ترمي إلى تحقيق ما يلي: إرساء الأولويات بشأن المجالات التي تحتاج إلى فهم أعمق؛ وإعداد قوائم جرد بالخبرات والمعارف ذات الصلة؛ وتحديد الثغرات الهامة؛ وتنظيم الدراسات، والبحوث العملية، وعمليات التبادل، وما إليها؛ وتعميم النتائج على الشركاء والجهات الفاعلة المستهدفة على المستويات الوطنية، والإقليمية، والدولية. وسيهدف ذلك إلى التأثير على النظم القائمة بحيث تستجيب على نحو أفضل إلى القضايا المخصوصة التي تهم فقراء الريف، مثل تحويل التحليلات القطاعية إلى تحليلات مخصوصة تُعنى بأوضاع المنتجين الفقراء، والنهوض بتحليل القضايا الرئيسية للريفيات الفقيرات كمنتجات وكاسبات للدخل في سياق استراتيجياتهن الذاتية للحصول على الرزق. وستُستخدم النتائج في الأنشطة التي يساندها الصندوق، إلا أن مجموعة المستفيدين المستهدفة ستكون كل المؤسسات والمنظمات المنخرطة في جهود التنمية الزراعية والريفية الساعية إلى الحد من الفقر.

جيم – إدارة المعارف والتعلم في الصندوق

76- إن على الصندوق ذاته أن يتعلم، وأن يكون مستخدماً متيناً للمعارف الطليعية المتاحة من كل المصادر. ويشتمل ذلك على عمليتين هما: تنظيم التعلم من المراكز الخارجية المرموقة؛ وتعزيز عمليات التعلم الداخلية للصندوق.

77- وسيقوم الصندوق بتعبئة شراكات تعلمه الاستراتيجية وذلك تعزيزاً لأنشطته الذاتية، وكذلك تدعيم الأثر التحفيزي للمؤسسة. وستشارك الجهات المؤسسية للتعلم بشكل مباشر في تصميم الأنشطة والبرامج للصندوق، بما يرسي صلة مباشرة بين المراكز المرموقة وشركاء الصندوق على المستوى القطري. وبصورة مناظرة فإن الترتيبات المؤسسية مع المراكز المرموقة ستحل محل العديد من الترتيبات الاستشارية الوقتية التي يعتمد عليها الصندوق حاليا. كما أن الصندوق سيستفيد من العلاقات المؤسسية في العمليات الداخلية للرقابة وضمان الجودة (مثل استعراض تصميم الأنشطة/البرامج)، التي سيقوم الصندوق فيها بتعبئة أفضل الخبرات المتاحة في هيئات التنمية الريفية لمساندة الأنشطة الموجهة بجلاء نحو تحقيق أثر واسع عبر نشر المعرفة بالأساليب الفضلى.

78- وسيتم تدعيم عمليات التعلم الداخلية رأسياً وأفقيا. وسيتضمن التدعيم الرأسي التوسع في تدابير إطلاع الموظفين بصورة مباشرة ومنتظمة على الخبرات على مستوى البلدان والأنشطة عبر زيادة مشاركة الموظفين في البرامج المحلية، وعمليات السياسات وجمع المعلومات، بما في ذلك الانخراط المباشر في الإشراف القطري. أما التدعيم الأفقي فسيشتمل على زيادة تنظيم العمليات على أساس الفرق. فعلى المستوى القطري، سيعمل مدراء البرامج القطرية في سياق فرق قطرية، كما ستنفذ جهود تطوير الأنشطة وإدارة التنفيذ في مقر الصندوق ضمن هيكل فريق إدارة البرامج القطرية. وستُربط عملية تطوير الأنشطة بصورة متزايدة بالجماعات المرجعية المواضيعية في الصندوق التي ستمثل نقاط مساندة داخلية وحلقات وصل مع شركاء التعلم الخارجيين فيما يتعلق بالعمليات المنفذة في كل مجال من مجالات التركيز الاستراتيجي للصندوق.

79- وستتطلب المساندة الفعالة لإدارة المعارف في الصندوق موارد أضخم من الموظفين وبرامج وافية للتدريب والإطلاع لتطوير المعارف والتعلم. وسيشمل ذلك ما يلي: إدارة المعارف والتعلم ضمن الصندوق؛ والاتصالات من أجل التنمية؛ وإرساء شراكات للمعارف والتعلم، وإدارتها، واستخدامها.

80- وتدل التجربة على أن من المتعذر تطوير مستويات رفيعة من المعارف والتعلم ما لم يخضع ذلك للرصد والإدارة بشكل نشط. وسينعكس ذلك في نظم الرصد والخطط السنوية متوسطة الأجل كأولوية مؤسسية متقدمة، وستقيَّم الإنجازات في عمليات استعراض الأداء على المستوى الفردي والمؤسسي. وسيقوم الصندوق أيضاً بتعبئة المشورة والمساعدة من المؤسسات الإنمائية الأخرى التي تمتلك أحدث ما تم التوصل إليه في ميدان تصميم نظم إدارة المعارف وتنفيذها.

خامسا – تعزيز الفعالية الإنمائية وثقافة النتائج والأداء

81- إن ممارسة تأثير واسع على جهود الحد من الفقر الريفي يتطلب من الصندوق اعتماد أهداف واضحة ذات مؤشرات نجاح قابلة للقياس، ضمن إطار من الشفافية والمساءلة داخلياً وخارجيا. وبصورة مناظرة فإن الصندوق سيقوم

بتحديث إطاره الاستراتيجي، والعمل ضمن إطار تخطيطي جديد متوسط الأجل، وقياس التقدم والنتائج ورفع التقارير عن ذلك بصورة منتظمة.

ألف – تحديث الإطار الاستراتيجي وجرد السياسات

82 - يعمل الصندوق في ظل إطاره الاستراتيجي للفترة 2002–2006. وبما أن بداية فترة التجديد السابع ستحل في عام 2007، فإن العمل سيجري لتحديث الإطار الاستراتيجي اللازم لعام 2007 فما بعده وذلك خلال عام 2006 ورفعه إلى المجلس التنفيذي لدراسته. وسيعكس هذا الإطار الأهداف وأنماط الانخراط المتعلقة بعمليات الصندوق. وسيوفر إطاراً هادياً للاستراتيجيات الإقليمية الجديدة، وكذلك لجهود استكمال السياسات والاستراتيجيات العامة الجديدة.

83 - سيعد الصندوق وثائق سياسات واضحة بشأن المجالات الأساسية لتوفير إرشادات ومعلومات أفضل للشركاء. وستعرض هذه الوثائق الخبرات والأساليب المثلى للصندوق وشركائه الإنمائيين، بما في ذلك الجهات الإنمائية الشريكة المعنية بالتعلم والمعارف. وسيتولى المجلس التنفيذي مناقشة الوثائق المذكورة واعتمادها، وسيتم اقتسامها مع المجتمع الإنمائي.

84 - وفي المجالات التي يعتزم فيها الصندوق تعزيز وضعه بقوة، مثل الشراكات والتأثير على السياسات، وأنشطة التعلم والاتصال المعنية بالتنمية، ستنشأ آليات خاصة للاستعراض الداخلي لضمان تنفيذ السياسات في كل الخطط والمجالات الرئيسية.

باء – أداة التخطيط الجديدة في الأجل المتوسط

85 - بغية توفير إطار متوسط الأجل لبرنامج عمل الصندوق وميزانيته السنوية، فسيصدر الصندوق عام 2006 خطة متوسطة الأجل مدتها ثلاث سنوات وتغطي الفترة 2007–2009. وستحدد هذه الخطة أهداف الصندوق في ضوء إطاره الاستراتيجي الجديد، وستوفر أرقاماً مستهدفة ومؤشرات للإنجاز قابلة للرصد، وستعين الأهداف الإنمائية الداخلية الرئيسية، وستوفر خطوطاً توجيهية عن الاستخدام الكلي للموارد بالمقارنة مع الأهداف. وستُطرح الخطة المذكورة أمام المجلس التنفيذي كأداة إشارية. وستظل آلية الترخيص بالميزانية متمثلة في عملية الموافقة على برنامج العمل والميزانية السنوية.

جيم – رصد الفعالية، والنتائج والأداء

86 - تخضع طبيعة القيمة الفعالة لأي خطة إلى مدى قوة نظام قياس الأداء ورصده. وسيقوم الصندوق (بمساعدة خارجية حسب الاقتضاء) باستحداث مؤشرات نتائج لكل هدف من أهدافه الاستراتيجية في إطار للمساءلة. وسيكفل هذا الإطار ربط الاستراتيجية بالعمل من خلال تدعيم التخطيط، والميزنة، والرصد، وإنشاء قدرات للرصد الكمي لأداء المؤسسة. وفي هذا السياق فإن الإطار سيرسي مؤشرات أساسية للأداء بشأن الابتكار، وتوسيع النطاق، وبناء الشراكات. وسيستفيد إطار المساءلة من نظام إدارة النتائج والأثر، ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، وتقييمات مكتب التقييم، وسيقوم باستحداث أدوات قياس إضافية للأنشطة التي لا تُعنى بها النظم المذكورة. وسيستند

رصد النتائج على المستوى القطري إلى النظم الوطنية مع نشوء هذه النظم بدعم من برامج الصندوق ضمن جملة جهات.

87 - وسيُصدر الصندوق تقارير دورية عن الفعالية تُرفع إلى المجلس التنفيذي. وسيستعين الصندوق بالمستشارين الخارجيين في تقدير الأبعاد النوعية/الكمية للأداء وفي إجراء المقارنات مع أداء المنظمات الإنمائية الأخرى.

88 - وستشكل إنجازات برنامج التغيير الاستراتيجي(وذلك مثلاً في مجالات إدارة الميزانية والتقارير)، وإنشاء وحدة التخطيط الاستراتيجي والميزانية، وتنفيذ نظام إدارة النتائج والأثر ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مرتكزاً لعملية إنشاء نظام فعال للتخطيط وقياس الأثر يوفر الهيكل اللازم للإدارة المؤسسية للنتائج. ومع ذلك فإن هذه العملية ستتطلب استثمارات ضخمة وتعبئة لخبرات المؤسسات الأخرى في مجال التخطيط والميزنة المرتبطة بالأداء.

89 - وستشمل التقارير المرفوعة عن المشروعات والأنشطة المنفردة مؤشرات تعكس الأهداف المؤسسية والقطرية. كما سيجري إصدار تقارير أداء قطرية ترتكز على استعراض موسع لأداء الحافظة يغطي مساهمة الأنشطة المنفردة في تحقيق الأهداف القطرية. وستلتمس هذه الوثائق آراء الشركاء على المستوى القطري والجهات الشريكة المتعاونة.

دال – مساهمة المجلس التنفيذي للصندوق

90 - يندرج المجلس التنفيذي في عداد أهم الأصول الإنمائية للصندوق. فهو يشكل في حد ذاته منتدى عالمياً تناقش فيه البلدان النامية والمتقدمة القضايا المتعلقة بالحد من الفقر الريفي، كما أنه مورد يستند إليه الصندوق في استنباط الوسائل لخدمة الدول الأعضاء النامية والمتقدمة على حد سواء في العمليات القطرية. ويمثل التركيب العريض للمجلس التنفيذي عاملاً رئيسياً يتيح للصندوق تطبيق استراتيجية للمساعدة تقودها البلدان وتتناسب مع الظروف المحلية. وسيجري أيضاً استعراض السبل التي تمنح هذا المجلس فرصة أوسع لإجراء المناقشات الاستراتيجية وتوفير الإرشاد للمؤسسة في مجال السياسات.

الجزء الثالث – المضي قدما

91- تدعو الحاجة إلى أن يواصل الصندوق تعزيز أثر واستدامة مشروعاته إلى جانب دوره التحفيزي؛ وأن يستمر في التركيز على القضايا المحورية بالنسبة لنظم الدخل والإنتاج في صفوف فقراء الريف، والعناية بها على مختلف المستويات المادية، والمؤسسية، والسياساتية. وتستند الاتجاهات المعروضة في هذه الوثيقة على المبادرات القائمة، ولكنها تشكل معاً خطوة بارزة إلى الأمام. وتشتمل هذه الاتجاهات على الكثير من توصيات التقييم الخارجي المستقل، ولكنها تمضي إلى أبعد من ذلك أيضا.

92- وسيتطلب المضي قدماً استعدادات متأنية، وتمويلاً ورصداً مناسبين. وبناء على قرارات هيئة المشاورات وإرشاداتها، فإن الصندوق يضع خطة للعمل لينظر فيها المجلس التنفيذي. وستتضمن خطة العمل تفاصيل التنفيذ، وإطاراً زمنياً، وعلامات قياس للإنجازات ومؤشرات لها، وتقديرات للتكاليف، وعمليات للاستعراض ورفع التقارير.

93- ويتطلب الأمر أن توفر هيئة المشاورات قرارات وإرشادات في المجالات التالية: مستوى التجديد السابع؛ ونموذج نظام إدارة الأصول والخصوم والتعريف الجديد للموارد المتاحة لعقد الالتزامات؛ والنسبة المئوية من برنامج العمل السنوي للصندوق التي توفر للأعضاء على أساس المنح؛ والإشراف على المشروعات والحضور الميداني للصندوق؛ والاتفاق على الموارد اللازمة لتنفيذ خطة العمل. ويحتاج تعزيز الإشراف على المشروعات والتمويل بالمنح إلى رفع توصية إلى مجلس المحافظين بتعديل اتفاقية إنشاء الصندوق.

أولا – تمويل جهود الحد من الفقر الريفي: التجديد السابع

94- أعادت قمة الألفية والأهداف الإنمائية للألفية التي اعتمدها زعماء العالم عام 2000 صياغة جدول الأعمال الإنمائي وأسفرت عن إرساء مهمة استئصال الفقر على أنها الهدف الشامل للتعاون الإنمائي الدولي. ودعماً للجهود الرامية إلى تعزيز الأداء المحلي للبلدان النامية، فقد تعهدت البلدان المتقدمة بزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها بشكل كبير. ومنذ قمة الألفية عام 2000 ومؤتمر تمويل التنمية عام 2002 ظهرت بوادر مشجعة على البدء بالوفاء بالتعهدات بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المنتظر أن يزيد مجموع هذه المساعدة من 54 مليار دولار أمريكي وقت مؤتمر مونتيري إلى نحو 88 مليار دولار أمريكي عام 2006، وأن يرتفع من جديد ليصل إلى قرابة 100 مليار دولار أمريكي عام 2010.

95- وفي الإطار الجديد لاستئصال الفقر المدقع يحتل الصندوق موقعاً أساسيا. وكما أكد التقرير الخارجي المستقل[14] فإن مهمة الصندوق " لا تزال ... قائمة، بل وتعمقت شرعيتها في ضوء الأهمية التي أعطتها التقارير الأخيرة عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية إلى تنمية القطاع الريفي. والواقع أن المشكلة التي أنشئ الصندوق لعلاجها لا تزال قائمة، ومن المرجح أن تظل قائمة في المستقبل المنظور".

[14] انظر الحاشية 10.

96- ويشير سجل الصندوق على مدى السنوات السبع والعشرين لعملياته إلى دعمه لبرامج فعالة لمكافحة الفقر الريفي في ظل طائفة واسعة من الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية. وستؤدي النظرات الثاقبة التي وفرها التقييم الخارجي المستقل وبرنامج التغيير المعروض في هذه الوثيقة إلى مزيد من التعزيز لأثر المشروعات والبرامج التي يساندها الصندوق، وفعاليتها، واستدامتها. وهكذا فإن الصندوق في وضع يتيح له زيادة برنامج عمله وتدعيم أثره بشكل كبير بحيث يصل إلى عدد أكبر من الفقراء والفقيرات كل عام، وعلى نحو أشد فعالية.

97- وفي هذا السياق يحل موعد مشاورات التجديد السابع في وقت مناسب للغاية.

98- وفي التجديدين الخامس والسادس شكلت المساهمات التي تلقاها الصندوق نحو ثلث الواحد في المائة من مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي وقت يركز فيه العالم تركيزاً قوياً على ظاهرة الفقر ويقر فيه بالأهمية المحورية للفقر الريفي ضمن معضلة الفقر، فإن من المفروض أن يتمكن الصندوق على الأقل من الحفاظ على تلك النسبة المذكورة. وخلال فترة التجديد السابع بين عامي 2007 و2009، وفي حال الوفاء بتعهدات بلدان لجنة المساعدة الإنمائية، فإن من المحتمل أن يصل حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أكثر من 85 مليار دولار أمريكي سنويا. ويعني الحفاظ على نسبة ثلث الواحد في المائة من مجموع تلك المساعدة أن تصل قيمة التجديد السابع لموارد الصندوق إلى نحو 800 مليون دولار أمريكي.

99- وتدعم تجربة تجديد موارد الصناديق الإنمائية المماثلة أيضاً إمكانية تحقيق زيادة بهذا الحجم في حجم التجديد السابع لموارد الصندوق. وعلى مدى العام الماضي أنجزت عمليات تجديد موارد الاتحاد الدولي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي، وأسفرت عن زيادة بنسبة 30 في المائة في موارد الأول وبنسبة 43 في المائة في موارد الثاني. وبلغ الرقم المستهدف للتجديد السادس لموارد الصندوق 560 مليون دولار أمريكي، وعلى أساس أسعار الصرف الجارية، فإن قيمة مساهمات الدول الأعضاء وتعهداتها مقابل ذلك التجديد تبلغ أكثر من 600 مليون دولار أمريكي. وبالنظر إلى ارتباط مهمة الصندوق ورسالته ارتباطاً جوهرياً بتركيز الأهداف الإنمائية للألفية على استئصال الفقر، فإنه يمكن للصندوق أن يطالب بزيادة مستوى التجديد السابع بنسبة تماثل ما حظي به الاتحاد الدولي للتنمية ومصرف التنمية الأفريقي. وعلى أساس زيادة تعادل متوسط زيادات الاتحاد والمصرف المذكورين، أي نحو 37 في المائة، فإن مستوى التجديد السابع سيبلغ زهاء 800 مليون دولار أمريكي.

100- ويتيح مستوى لتجديد الموارد قدره 800 مليون دولار أمريكي أن يوسع الصندوق برنامج عمله بنسبة تقرب من 10 في المائة سنويا، بحيث يرتفع حجم قروض الصندوق ومنحه من 500 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى ما متوسطه 668 مليون دولار أمريكي سنوياً في فترة التجديد السابع (على نحو ما هو مذكور في المرفق).

101- وفي الوقت الراهن، فإن برامج الصندوق تغطي عدداً إضافياً يبلغ 10 ملايين نسمة من الفقراء سنويا. وإذا ما بلغ مستوى تجديد الموارد 800 مليون دولار أمريكي، فإن هذا العدد قد يرتفع ليصل إلى نحو 14 مليون نسمة من الفقراء في السنة. وهكذا فإن بمقدور الصندوق بين الوقت الراهن وعام 2015 الوصول إلى عدد إضافي من فقراء الريف قدره 150 مليون نسمة، مع تعزيز للفعالية والأثر، بما يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانيا – المنح في برنامج عمل الصندوق

102 - ناقشت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس مستوى المنح ودورها في برنامج عمل الصندوق، وأوصت بزيادة مستوى المنح من 7.5 في المائة إلى 10 في المائة وتطبيق الزيادة على الفئة الجديدة للمنح القطرية وفقاً لشروط السياسة والخطوط التوجيهية الجديدة المتعلقة بالمنح على نحو ما أقرها المجلس التنفيذي (انظر وثيقة سياسة تمويل المنح في الصندوق، EB 2003/80/R.5/Rev.1). وجاءت هذه التوصية متماشية مع الأحكام الحالية لاتفاقية إنشاء الصندوق التي تنص على أنه "يجب ألا تتجاوز المنح في العادة نسبة الثمن من الموارد التي يلتزم بها في أي سنة مالية" (البند 2 (ب) من المادة 7 من اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية).

103 - وثمة قلق دولي متصاعد من الأثر السلبي للمستويات العالية من المديونية الخارجية على جهود الحد المستدام من الفقر في البلدان المعدمة. وقد تقدمت الصناديق الإنمائية الدولية الأخرى مؤخراً بالتزامات بإدراج عنصر متزايد وكبير من المنح في تمويلها للأنشطة في البلدان النامية المعدمة. وقد التزم الصندوق ذاته بتخفيف أعباء الديون الخارجية الحكومية غير المحتملة للبلدان المعدمة عبر مشاركته الكاملة في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي ضوء ذلك، ومع مراعاة أن الصندوق يجب أن يكون قادراً على توفير موارد بشروط مماثلة لما تعرضه المؤسسات المالية الأخرى متعددة الأطراف، فإن إدارة الصندوق تقترح أن تنظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع في تعديل اتفاقية إنشاء الصندوق بما يتيح زيادة النسبة القصوى للمنح في برنامج عمل الصندوق والبالغة 12.5 في المائة. ويرمي ذلك إلى ضمان الاتساق مع المؤسسات المالية الأخرى من حيث تطبيق منهجية للقدرة على تحمل الديون لمساندة المشروعات والبرامج في البلدان المؤهلة للحصول على قروض بشروط تيسيرية للغاية.

ثالثا – حلقات الربط القطرية والحضور الميداني

104 - كما بحثت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس مسألة الحضور الميداني. وتشير المسألة في المقام الأول إلى نشر الموظفين المحليين الممولين من الصندوق على المستوى القطري لتوفير المساندة لتنفيذ المشروعات، وحوار السياسات، وبناء الشراكات، وإدارة المعارف. وفي ضوء تقرير الهيئة المذكورة وافق المجلس التنفيذي على أن يقوم الصندوق باستكشاف مبادرات لتعزيز حضوره الميداني في ظل برنامج تجريبي يستغرق ثلاث سنوات وينفذ في 15 بلدا. (البرنامج التجريبي للحضور الميداني EB 2003/80/R.4).

105 - وقد حثت العديد من البلدان المقترضة الصندوق على تعزيز حلقات ربطه بعمليات التنمية والتنسيق على المستوى القطري. ولن يساعد ذلك فحسب على تعزيز فعالية تنفيذ المشروعات بل أنه سيتيح للصندوق الاضطلاع بدور أقوى في عمليات الاستراتيجيات والسياسات القطرية. وينبغي أن تنظم حلقات الربط المعززة هذه بطريقة مرنة، وفقاً للفرص المتاحة للصندوق في ظل الحالة القطرية المخصوصة. وفي بعض الحالات التي يتسم فيها البرنامج القطري بأهمية خاصة، وحيث تكون آفاق الأثر والتأثير عظيمة جدا، فإنه يمكن إرسال موظف من موظفي مقر الصندوق للتمركز في البلد المعني.

106 - وتقترح إدارة الصندوق أن تنظر هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السابع في مسألة حلقات ربط الصندوق بالعمليات القطرية، ولاسيما بما يلي:

- أن يعزز الصندوق حلقات ربطه بالعمليات القطرية لتقوية الأثر والمشاركة بشكل فعال في جهود إعداد السياسات والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛
- ينبغي أن يكون شكل حلقات الربط هذه متناسباً مع الظروف والفرص القطرية المخصوصة وأن يشمل تعبئة الموظفين القطريين تحت إشراف مدراء البرامج القطرية وفي بعض الحالات إرسال هؤلاء المدراء للتمركز في البلدان المعنية؛ و
- أن يحدد نهج الصندوق إزاء حلقات الربط القطرية في خطة العمل التي سترفع إلى المجلس التنفيذي عام 2006.

رابعا – الإشراف

107 - تخضع ترتيبات الإشراف في الصندوق إلى أحكام اتفاقية إنشاء الصندوق (البند 2 (ز) من المادة 7) التي تنص على ما يلي:

"يعهد الصندوق بإدارة القروض، من حيث الإنفاق من مبالغ القرض والإشراف على تنفيذ المشروع أو البرنامج، إلى مؤسسات دولية مختصة. ويجوز أن تكون هذه المؤسسات ذات صبغة عالمية أو إقليمية، ويتم اختيارها في كل حالة من الحالات بموافقة الجهة المتلقية".

108 - وهناك عدد من العوامل التي تستدعي إدخال تغييرات على أشكال الإشراف في الصندوق، بما في ذلك: توصية التقرير الخارجي المستقل بشأن الإشراف؛ وعملية تنسيق/اتساق المعونة (على نحو ما أعرب عنه إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مؤخرا)؛ والحاجة إلى أن يعزز الصندوق عمله مع الشركاء الإنمائيين في رصد الأنشطة وتوجيهها. وتقترح إدارة الصندوق أن تنظر هيئة المشاورات في رفع توصية إلى مجلس المحافظين بتعديل تلك الأحكام لاستبعاد الإشارة إلى "دولية" و"صبغة عالمية أو إقليمية". وسيُعرض النهج المعزز للإشراف في خطة العمل التي سيستعرضها المجلس التنفيذي.

خامسا – الآثار على الميزانية

109 - يسعى الصندوق منذ عدة سنوات، وفي ظل نهج النمو الحقيقي بدرجة الصفر المعتمد إزاء الميزانية الإدارية، إلى الاستجابة للطلبات الجديدة لدوله الأعضاء التي تعكس التغيرات في البيئة الوطنية والدولية لجهود الحد من الفقر. على أن الاستجابة الفعالة لتوصيات التقرير الخارجي المستقل وتنفيذ خطة العمل سيتطلبان موارد ميزانية إضافية. ومن المقترح أن يقر تقرير هيئة المشاورات، أولاً، بأن لتنامي برنامج العمل آثار على الميزانية، وثانياً، أن التنفيذ المناسب لخطة العمل الناشئة عن مشاورات التجديد السابع سيستدعي تمويلاً إضافيا. وبمقدور الهيئة أن توافق، في التقرير، على إطار تمويلي للغاية الأخيرة، بما يتيح للمجلس التنفيذي إقرار التمويل ضمن الإطار المعتمد من هيئة المشاورات وعلى أساس مقترحات تفصيلية في خطة العمل.

مرفق

تصور فترة التجديد السابع للموارد:

التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي

الزيادة في برنامج العمل بنسبة 10% سنويا

(1) افتراضات التصور:

- التجديد السابع للموارد بما قيمته 800 مليون دولار أمريكي.
- برنامج العمل البالغ 550 مليون دولار أمريكي في عام 2006 بزيادة نسبتها 10% سنويا في فترة التجديد السابع للموارد.
- منح بنسبة 10% من برنامج العمل.
- تحديد الموارد المتاحة لعقد الالتزامات استنادا إلى إطار إدارة الأصول والخصوم، بما في ذلك وثائق المساهمات المطلوبة من الدول الأعضاء، وتدفقات عائدة من القروض على مدى خمس سنوات كجزء من الموارد المتاحة لعقد الالتزامات في إطار هذا التصور. وتعرف التدفقات العائدة من القروض المدرجة في هذا التصور بصورة متحفظة على أنها تمثل نسبة 95% من الأصول والفوائد السنوية، مخصوما منها التدفقات العائدة المتوقعة من الأصول والفوائد المفقودة الناجمة عن مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في الحدود التي لا تكون فيها مساهمات في مبادرة الديون في الصندوق كافية لتغطية مثل تلك التدفقات المفقودة.
- سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل حقوق السحب الخاصة البالغ 1.5498 في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 والحفاظ عليه في المستقبل.

(2) نتائج التصور:

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل، بافتراض حدوث زيادة سنوية بنسبة 10% خلال فترة التجديد السابع للموارد 2007–2009، والتي يصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 732 مليون دولار أمريكي في عام 2009.

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	500	550	605	666	732
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل		%10	%10	%10	%10

سوف يحقق هذا التصور استخداماً بنسبة 59% من التدفقات العائدة مستقبلا من القروض على مدى خمس سنوات، أي ما يعادل تدفقات 3.1 سنة، لعقد الالتزامات خلال فترة التجديد السابع للموارد. وتكشف التوقعات عن مستوى مقبول من السيولة في فترة التجديد السابع لموارد الصندوق. وتستند التوقعات بشأن السيولة الطويلة الأجل إلى عدد من الافتراضات المتعلقة بفترات تجديد الموارد المقبلة، بما في ذلك مستويات برنامج العمل وتجديد الموارد.

المرفق

	التجديد السادس للموارد 2004-2006	التجديد السابع للموارد 2007-2009
المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	560	800
المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	187	267
المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	513	668
الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلا على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية	46%[1]	59%
أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)	2 484	2 349

[1] استنادا إلى الحد الأقصى الحالي لسلطة الالتزام بالموارد مقدما.

(3) معلومات إضافية عن التصور استنادا إلى الاتجاهات الممكنة في فترة التجديد الثامن للموارد:

3(أ) نتائج تصور فترة التجديد الثامن للموارد بافتراض استمرار زيادة سنوية بنسبة 10% في برنامج العمل خلال تلك الفترة

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل بافتراض استمرار الزيادة بنسبة 10% أيضا خلال فترة التجديد الثامن للموارد 2010-2012 ليصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 974 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

السنة	2010	2011	2012
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	805	886	974
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل	10%	10%	10%

يمكن تنفيذ هذا البرنامج في فترة التجديد الثامن من خلال تجديد للموارد بما قيمته 100 1 مليون دولار أمريكي. وسوف يستخدم هذا التصور التدفقات العائدة من القروض بالكامل على مدى خمس سنوات لعقد الالتزامات. وتشير التوقعات كذلك إلى أن فترة التجديد الثامن للموارد ستشهد مستوى مقبولا من السيولة، وأن مستوى السيولة في العديد من فترات تجديد الموارد اللاحقة سينخفض ولكنه سيكون محتملاً بافتراض الحفاظ على مستويات تجديد الموارد وبرنامج العمل بالقيم الحقيقية.

	التجديد الثامن للموارد 2010-2012
المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	1 100
المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	367
المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	888
الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلا على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية	100%
أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)	2 352

المرفق

3(ب) نتائج التصور بالنسبة لفترة التجديد الثامن للموارد بافتراض حدوث زيادة سنوية بنسبة 8% في برنامج العمل خلال فترة التجديد الثامن للموارد

يبين الجدول أدناه المستويات والزيادات السنوية لبرنامج العمل بافتراض تحقيق زيادة سنوية بنسبة 8% خلال فترة التجديد الثامن للموارد 2010–2012 ليصل في ظلها برنامج العمل إلى مستوى 922 مليون دولار أمريكي في عام 2012.

السنة	2010	2011	2012
برنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	791	854	922
النسبة المئوية للزيادة السنوية في برنامج العمل	%8	%8	%8

يمكن تنفيذ هذا البرنامج في فترة التجديد الثامن للموارد إذا افترضنا أن مستوى هذا التجديد هو 1 000 مليون دولار أمريكي. وسوف يستخدم هذا التصور التدفقات العائدة من القروض بالكامل على مدى خمس سنوات لعقد الالتزامات. وتظل توقعات السيولة مقبولة خلال فترة التجديد الثامن للموارد وتشير إلى أن مستوى السيولة في العديد من فترات تجديد الموارد اللاحقة سينخفض ولكنه سيكون محتملاً بافتراض الحفاظ على مستويات تجديد الموارد وبرنامج العمل بالقيم الحقيقية.

	التجديد الثامن للموارد 2010–2012
المستوى الكلي المستهدف لتجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	1 000
المتوسط السنوي لمستوى تجديد الموارد (بملايين الدولارات الأمريكية)	333
المتوسط السنوي لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)	856
الاستخدام السنوي الأقصى للتدفقات العائدة من القروض مستقبلا على مدى خمس سنوات كنسبة مئوية	%100
أدنى مستوى للسيولة خلال الفترة (بملايين الدولارات الأمريكية)	2 306